الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: ...../2022.

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:

– ضياء الدين شيخي

– عماد عيسي

تحت عنوان:

تداعيات انخفاض أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر

لجنة المناقشة:

د. زينب ناجم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. .حورية غادري	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. أسماء حدباوي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

** شكر وتقدير **

الشكر والعرفان لله على نعمة الظاهرة والباطنة، ولرسوله صلى الله عليه وسلم الذي وضح طريق المستقيم.

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان للأستاذة الفاضلة

حورية غادي

عرفانا منا بالمجهودات التي بذلتها معنا لإتمام هذا العمل وما قدمته من نصائح وتوجيهات طيلة مراحل إنجاز البحث.

والشكر موصول لكل من كان لنا عونا لي في إتمام هذا العمل الجليل والى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

** إهداء **

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى:
إلى روح والدي رحمه الله الذي افنى حياته من أجل تعليمي
إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها
إلى جميع إخوتي كل باسمه
إلى أخي وصديقي يوسف تيطراوي
إلى كل من علمني حرفا

عماد عيسي

اهدي هذا العمل الى :
إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه
إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها
إلى جميع إخوتي وأخواتي كل باسمه
إلى كل أفراد عائلة شيخي
الى كل من علمني حرفا

ضياء الدين شيخي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري الإطار النظري للنفط والتنويع الاقتصادي

تمهيد 8

المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه 9

المطلب الأول: مفهوم النفط 9

المطلب الثاني: سعر النفط والعوامل المحددة له 13

المطلب الثالث: مراحل تسعير النفط 18

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي 20

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وخصائصه 20

المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي وأنواعه 21

المطلب الثالث: مبررات التنويع الاقتصادي 22

المبحث الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي ومحدداته 23

المطلب الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي 23

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي 25

المطلب الثالث: آثار اعتماد الدول على سياسة التنويع الاقتصادي 26

خلاصة 27

الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الأول: ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط 29

المطلب الأول: مساهمة أسعار البترول في معدل نمو الناتج المحلي 29

المطلب الثاني: مساهمة أسعار البترول في الصادرات الجزائرية 30

المطلب الثالث: مساهمة أسعار البترول في الميزان التجاري 32

المطلب الرابع: أهمية البترول كمصدر لإيرادات الميزانية العامة للجزائر 33

المبحث الثاني: أزمة النفط 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري 35

المطلب الأول: أسباب أزمة النفط 2014 35
المطلب الثاني: أثر الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري 37
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للتقليل من آثار انهيار أسعار النفط 40
المبحث الثالث: أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي 44
المطلب الأول: الطاقات المتجددة كبديل للنفط في الجزائر 44
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري 49
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري. 56
المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري. 60
المطلب الخامس: الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في الاقتصاد الجزائري. 63
الخاتمة العامة 69
قائمة المراجع
قائمة الملاحق

مقدمة عامة

مقدمة:

للثروة النفطية مكانة عالمية عالية فهي المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ الستينات إلى غاية اليوم، فلقد برزت أهميتها في مجالات اقتصادية، سياسية وعسكرية وأصبحت سلاحا قويا تعتمد عليها كل الدول المالكة لهما. وإن الدول المنتجة للنفط لا تعتبر فقط مصادر للطاقة، بل المحور الأساسي والاستراتيجي لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية العالمية. ولقد تم اكتشاف النفط في ولاية بنسلفانيا بأمريكا سنة 1911 لتصبح أهم قطب مصادر للنفط، ولكن سرعان ما تحولت من أكبر المستوردين وذلك سنة 1948، حيث مثلت هاته السنة نقطة تحول الأنظار وحث عن مواقع النفط "الذهب الأسود". ومع الاهتمام بالمنطقة العربية، فإن الانتصار العربي لسنة 1973 غير من معادلة سوق النفط العالمي منتقلا من سوق المشترين إلى سوق البائعين، حيث مثلت الدول العربية أهم الأطراف البائعة والمنتجة له.

ولقد برزت الجزائر كأهم الدول المصدرة للنفط، اختلفت مع بلدان أخرى مصدرة في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة، لكن تشابهت هذه الدول واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططهم التنموية والنهوض باقتصادياتهم، ورغم كل هذا إلا أنه على الجزائر التوجه إلى التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد واحد فقط للتمويل الاقتصادي، وذلك من أجل النهوض باقتصاد متنوع وهذا يستوجب عليها التوجه لسياسية التنويع الاقتصادي، حيث أنه هدف في ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو من الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيادي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص من البطالة، كما ويؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية.

إلا أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى وجود أثر سلبي لتقلبات أسعار النفط على القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى الأداء الاقتصادي بصفة عامة عند انخفاض أسعاره، وقد أصبح لزاما على الاقتصاديات النفطية الاستفادة من الإيرادات النفطية التنويع اقتصادياتها ومواجهة الصدمات النفطية.

الإشكالية:

إن المكانة الهامة التي يحتلها النفط في العالم اليوم وبدون منازع، راجعة إلى أهميته المتزايدة عبر التاريخ، باعتباره سلعة استراتيجية هامة في المجتمع الصناعي الحديث، وانطلاقا مما سبق وللتعرف على تجربة الجزائر في مجال استخدام العوائد النفطية، وعلى ضوء ما سبق يتمثل الإشكال الذي سنعمل على معالجته من خلال هاته الدراسة في المشكلة الرئيسية التالية:

ماهي استراتيجيات التنويع الاقتصادي الواجب اعتمادها في الجزائر لمواجهة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية؟

الأسئلة الفرعية:

إن هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية.

1-ماهي محددات أسعار النفط؟

2- ماهي الآثار الاقتصادية الناتجة عن أزمة النفط 2014 على الاقتصاد الجزائري؟

3-ماهي أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

1- تخضع أسعار النفط للكثير من المتغيرات التي تساهم في تذبذب أسعارها وخاصة السياسة منها.

2- أثرت الأزمة النفطية 2014 على التوازنات الاقتصادية في الجزائر.

3- يعتبر القطاع الزراعي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المساهمة في التنويع الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان لعدة أسباب نذكرها فيما يلي:

• باعتبار الجزائر دولة نفطية تعتمد وبشكل مفرط على مورد وحيد وناضب في إدارة نشاطها الاقتصادي، وما يشكله ذلك من تهديد لاستقرارها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مما يحتم عليها البحث عن مصادر بديلة للدخل الوطني.

• إبراز أهمية المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي، كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المجتمعية المتاحة، المالية والبشرية والطبيعية.

أهمية الدراسة:

• تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة و المهمة على مستوى الاقتصاد الوطني.

• يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط من أهم المواضيع تداولا ونقاشا بين الباحثين والمفكرين وصناع السياسة.

• البحث في الحلول الممكنة والإمكانيات المتاحة من أجل التخلص من التبعية النفطية وإيجاد آليات تنويع مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراستنا في النقاط التالية:

• التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية.

• التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة.

• دراسة الاقتصاديات النفطية ومن بينها الاقتصاد الجزائري، وتبيان انعكاسات الهزات والأزمات النفطية على المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

• تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني.

إطار الدراسة:

• الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2014–2018، وذلك بالنظر إلى تزامن هذه الفترة مع الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط، وكذا الانخفاض الرهيب الذي عرفته أسعار النفط بداية من 2014، وكذا تسخير الجزائر لاعتمادات مالية كبيرة خلال نفس الفترة، للنهوض بالعملية التنموية في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة بناء اقتصاد وطني متنوع ومترابط.

• **الإطار المكاني:** انصب موضوع البحث حول التنويع الاقتصادي في ظل الأزمة النفطية، مع التركيز على حالة الجزائر أثناء القيام بهذه الدراسة.

أدوات الدراسة:

من أجل دراسة موضوع البحث استخدمنا الكتب، وأطروحات الدكتوراه، ومذكرات الماجستير والماستر، والمقالات والملتقيات، والتقارير ومواقع الأنترنت باللغة العربية ولأجنبية.

الدراسات السابقة:

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة تخص مواضيع بدائل النفط، استخدام العوائد النفطية، أو مواضيع تخص التنويع الاقتصادي في الدول النامية في الكتب وأطروحات الدكتوراه على مستوى كليات العلوم الاقتصادية التسيير في الجامعات الجزائرية، كما أن أغلب الدراسات التي تناولناها كانت في شكل مقالات وتقارير وأوراق بحثية من بينها:

الدراسة الأولى: للباحث نوري محمد عبيد الكصب، "التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين)"، المكتب الجامعي الحديث، الأولى أغسطس، الإسكندرية، 2015. عمل هذا الباحث من خلال هذا الكتاب على إظهار هذه الدراسة وهي التفاعل القوي بين الثروة النفطية النرويجية والقطاعات الإنتاجية عامة وقطاع الخدمات خاصة، إذ استخدمت هذه الإيرادات النفطية النرويجية منذ السبعينات في رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الهيكل الإنتاجي، إذ بلغت أكثر من 72% وتطوير البنية التحتية من نقل وخدمات تجارية ومالية.. الخ، مما أدى إلى ارتفاع درجة التنوع في الاقتصاد النرويجي.

الدراسة الثانية: للطالبة خالدية بن عوالي، "استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر) 2016/2015. وقد تناولت فيها الطالبة موضوع استخدام العوائد النفطية مع إجراء مقارنة بين كل من تجربة الجزائر وتجربة النرويج، التي عرفت تذبذب كبير في عوائدها النفطية، وكان هذا سببا رئيسيا في جعل الدول النفطية تفكر في إيجاد وسيلة ناجعة من أجل استخدام عوائدها النفطية في ما يضمن لها الاستفادة منها على المدى الطويل، كما أن الطالبة وضحت أن الاختلاف في تجربة الجزائر وتجربة النرويج يكمن في طبيعة الظروف الاقتصادية لكل منها.

الدراسة الثالثة: محبوب بن محبوب، عدنان محيريق، مداخلة بعنوان: "التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة للحالة الجزائر"، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل

النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي) 2016-2017.

حيث تناول هذا الباحث إلى التعرف على التنويع الاقتصادي بالتطرق لمختلف المفاهيم والتعاريف المرتبطة به، ومبررات اعتماده في مختلف اقتصاديات الدول النامية عن طريق إبراز علاقته بالنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي بإسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2011 من خلال ثلاث متغيرات متمثلة في مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي التكوين الناتج المحلي الإجمالي، تنوع الصادرات، تنوع مصادر الإيرادات العامة.

المنهج والأدوات المستخدمة:

استخدمنا المنهج الوصفي من أجل وصف الثروة النفطية والتطور التاريخي الأسعار النفط. كما اعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي في الفصل الثاني في تحليل الجداول المتعلقة بتقلبات أسعار النفط وأثرها على مؤشرات الأداء الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري

أدوات نظرية:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع.
- البحث عبر شبكة الأنترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

أدوات تطبيقية:

- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول إلى استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي في ظل تحديات الثروة النفطية .

صعوبات البحث:

الصعوبة التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في تناقض بعض الإحصائيات، وأيضا قلة المعلومات.

خطة الدراسة:

حرصا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى جانبين أساسيين، أولهما نظري من خلال ثلاث مباحث، قصد التعرض إلى أكبر عدد ممكن من التصورات لكلتا المتغيرين كل على حدى، وثانيا جانب تطبيقي من خلال فصل قصد دعم ما جاء من أفكار في الجانب النظري وإسقاط مختلف التصورات على الواقع، وفقا لما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري الإطار النظري للنفط والتنويع الاقتصادي

الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للنفط والتنويع الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم وسلعة استراتيجية دولية ذات قيمة اقتصادية عالية. لما لها من سهولة في النقل والتوزيع ، وبسبب استخداماتها العديدة في الصناعة أو الزراعة، وكذلك في الحياة اليومية للإنسان، فإن دوره في العالم المعاصر يعتبر أساسياً هذا ما أكسبه شهرة عالمية، وجعله يحتل مكانة خاصة بتأثير التجارة الخارجية ما دفع به أن يكون ذا مكانة خاصة في تشكيل خصائص الإقليم العالمي، ويحتل مكانة مهمة في التبادلات الدولية، بالإضافة إلى أنه يمثل نسبة كبيرة في الميزان التجاري لمختلف البلدان. هذا ما دفع العديد من الباحثين إلى معالجة هذه المشكلة من عدة زوايا مختلفة.

كما يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول النفطية، لما يحققه من استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة، ويخفف الاعتماد على النفط، ويقلل من ذبذبة النمو الاقتصادي. والتنويع الاقتصادي من أهم أهداف خطط التنمية السابقة منذ فترة السبعينات الميلادية، التي للأسف لم تتحقق، كما كان مؤملاً لها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة والخطط المتتابعة والمبادرات على مستوى القطاعي، فإن هدف التنويع كان صعب المنال في الدول النفطية التي لم تتبنَّ سياسات اقتصادية كلية كافية لتحييد تقلبات العائدات النفطية على الاقتصاد المحلي. ولأهمية التنويع الاقتصادي، فإنه يعد من أهم أهداف «رؤية 2030» للمملكة لتحويل مصدر النمو الاقتصادي من الإنفاق الحكومي إلى الاستثمار الخاص ومعالجة الخلل الذي يعاني منه الاقتصاد المحلي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى اقتصاديات وكذا التنويع الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي ومحدداته

المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه

بالرغم مما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات إلا أن البترول لايزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة في قطاع النقل، وكذلك النمو الذي تشهده الدول الناشئة، فوصف بالمصدر الأول والأساسي للطاقة.

المطلب الأول: مفهوم النفط

1- نبذة تاريخية عن النفط:

لقد عرف البشر عن النفط منذ القدم، لذلك نجد العديد من المراجع تجمع أن القدماء وخاصة شعوب الشرق الأوسط كانت لهم معرفة بالنفط، فقد اعتادوا على إشعال النيران بالغاز الطبيعي المنبعث من الأرض واستخدامه في حياتهم وفي الصناعة الزخرفية وفي بناء السفن وطلائها.

كما أطلق على النفط عدة أسماء مختلفة، حيث سماه الأوروبيون اسم نافثا، في حين عرف عند الرومانيون باسم باكورا، أما الإنجليز فأطلقوا عليه اسم الزيت المعدني، وقد ظل النفط في العصور القديمة يجمع من أماكن خروجه إلى سطح الأرض، واستمر ذلك الوضع إلى منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر[1].

فلقد واكب الفحم عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ولقد اكتفى الناس في عصر النهضة الصناعية بالضوء الخافت الناتج من الشموع المصنوعة من دهن الحيوان وذلك حتى بداية القرن التاسع عشر حين ظهرت الحاجة إلى ضرورة توافر البديل، خاصة مع انتشار الآلات والماكينات الجديدة في العالم الغربي، وصاحبها الحاجة إلى مادة تشحيمها بديلا لشحم الحيوان والزيوت النباتية التي كانت تناسب الآلات اليدوية البسيطة أي أن الأوضاع في هذا العصر قد هيأت الجو الظهور النفط[2].

وقد عرف النفط أهمية كبيرة بعد كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث أصبح يتميز بأهمية كبيرة نظرا لأن أدوات تلك الحروب كانت تسير بقوة النفط ومشتقاته، وبهذا أصبح النفط أحد مظاهر العمليات الحربية، هذا ما أدى بالدول المتحاربة تتسابق للسيطرة على موارده،

---

[1]- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص 65

[2]- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1999، ص 39.

فمعظم الدول الاستعمارية الكبرى كانت تسعى لإحكام قبضتها على منابع النفط في الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وهذا ما شهدته سنوات الخمسينيات من القرن العشرين حيث حاولت عدة دول المنتجة للنفط للتفاوض مع الشركات الكبرى والدول المستهلكة للنفط من أجل تحسين سوق النفط العالمي، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل[1].

2- تعريف ومكونات النفط:

يعود أصل مصطلح النفط أو البترول إلى الأصل اللاتيني والتي تعني زيت الصخر، ويطلق عليه اسم الذهب الأسود، والملاحظ أن استخدام مصطلح البترول ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية سواء على الصعيد العربي أو الدولي، حيث نجد البلدان الغربية تستخدم كلمة (بترول) لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية تستخدم كلمة (النفط)، وفي بلادنا العربية ينقسمون إلى استخدام المصطلحين لأنهما يعنيان نفس الشيء من هذه المادة[2].

يتكون النفط من خليط من الكربونات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في البحار والمسطحات المائية وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ودرجات حرارة مرتفعة، حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزالت الأكسجين والأزوت من خلال هذه المواد.

ويتكون النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، فالمرحلة الأولى تبدأ بتحول البقايا العضوية إلى ما يعرف باسم (الكيروجين) وهي مادة هلامية تمثل نفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكوين ويتحول الكيروجين إلى إسفلت وهو أسوء أنواع النفط لأنه أقلها تكونا، فيتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف الذي تزداد خفته بطوال فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، ويتسرب النفط بعد تكونه خلال الطبقات المساسية التي تتيم بارتفاع نسبة الرمال والجير بها ويتجمع في النطاقات المحروقة بكميات كبيرة[3].

---

[1]- سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص 40

[2]- إسماعيل زاير، أفضل أنواع النفط في العالم، مجلة الصباح الجديد، العدد 7، بغداد العراق، 2004، ص 12.

[3]- المرجع نفسه، ص 13.

مما سبق نستنتج أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة، كما أنه عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية، ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

3- أنواع النفط ومراحل استخراجه

3-1- أنواع النفط:

يختلف النفط ويتباين من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر وحتى داخل الحقل الواحد قد تتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مغاير للنفط الموجود في القارة الإفريقية والنفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف على النفط العربي في المنطقة الإفريقية. وللتوضيح أكثر هناك أنواع مختلفة للنفط كما يلي:

-**النفط الخفيف**: وهو أجود أنواع النفط تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من 35° فما فوق مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

-**النفط الثقيل**: درجة كثافة نوعيته 28° فما فوق دون ذلك تكاليفه مرتفعة والمستخرجات منه ثقيلة مثل النفط الخام المصري والسوري.

-**النفط المتوسط**: تكون درجة كثافة النوعية بين 28 و35° المشتقة والمستخرجة منه مثل النفط الخام السعودي والكويتي[1].

وقد وضعت الدول المصدرة للنفط أوبك نظاما مرجعيا خاصا بها عرف ب سلة أوبك" ، وهو عبارة عن متوسط سبع خامات محددة من النفط، وهي[2]:

- الخام العربي الخفيف السعودي؛
- خام دبي الإمارات؛
- خام بونب الخفيف النيجيري؛
- خام صحاري الجزائري؛
- خام ميناس الإندونيسي؛

---

[1]- كوثر بركات، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول علي ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة (1986-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات وتسير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017، ص 27.

[2]- إسماعيل زاير، مرجع سابق، ص 18

- خام تيا خوانا الخفيف الفينزويلي؛
- خام استيموس المكسيكي.

يتراوح سعر النفط بشكل عام ما بين 22 و28 دولارا للبرميل، وفي الحقيقة فإن أسعار النفط غير ثابتة فهي عرضة للتغير السريع نتيجة عوامل عديدة، منها السياسية وبعضها اقتصادية أو بسبب الكوارث والحروب التي تسهم بشكل كبير في التغير.

3-2- مراحل استخراج النفط:

يستوجب استخراج النفط المرور بمراحل مهمة نذكر منها ما يلي:

-**تحديد أماكن تواجد النفط وحقوله:** يلجأ الجيولوجيون للاعتماد على عمليات المسح الزلزالية لاكتشاف أماكن حقول النفط، وتحري الأماكن الملائمة جيولوجيا لإقامة خزانات للنفط فيها، ويتم من خلال هذه المرحلة إجراء تفجيرات تحت طبقات الأرض وانتظار ما تقدمه الاستجابة الزلزالية من معلومات حول البنية الجيولوجية للمنطقة المقصودة ومن الأساليب الأخرى المعتمدة في هذه المرحلة، قياس الجاذبية الأرضية وقياس المغناطيسية.

-**حفر الآبار للوصول إلى النفط:** ذلك يكون بإحداث حفرة عميقة وطويلة في أعماق الأرض بواسطة أداة خاصة تسمى منصة النفط، إذ يعمل الباحثون على تثبيت أنبوب مصنوع من الفولاذ في الحفرة المصطنعة لإتمام عملية الاستخلاص وتأكيد تكاملية الحفرة، ويبدأ النفط بالمرور عبر هذه الثقوب بعد تثبيتها في قاع البئر واستقرارها في قاعدته، وفي قمة الحفرة يتم وضع ما يعرف ب "شجرة الكريسماس" المكونة من المضخات والصمامات المترابطة مع بعضها البعض للتحكم بعملية الضغط وتدفق النفط من منابعه[1].

-**استخراج النفط واستخلاصه:** وتتضمن هذه المرحلة خطوتين أساسيتان وهما:

* **الاستخلاص الأولي:** يتم في هذه المرحلة العمل على تحفيز خزان النفط بالاعتماد على مجموعة من الآليات الطبيعية، حيث يتم سحب النفط من البئر ووضع الماء الطبيعي مكانه، ومن ثم الانتقال لمرحلة نشر الغاز ورفعه إلى قمة الخزان والتحول إلى مرحلة نشر الغاز الذائب في النفط الخام والتخلص من الجاذبية الناجمة عن تحرك المادة النفطية بين جزئي الخزان العلوي والسفلي، وتبلغ نسبة الاستخلاص في هذه المرحلة ما بين خمسة إلى خمسة عشر بالمائة.

[1]- كوثر بركات، مرجع سابق، ص 28

* **الاستخلاص الثانوي:** مع تقدم الزمن على عمر بئر النفط يبدأ عامل الضغط في الانخفاض شيئا فشيئا حتى يبلغ مستوى معين من الانخفاض فتصبح قوة الضغط الأرضي غير قادرة على تحريك النفط وقذفه باتجاه السطح، فيلجأ الجيولوجيون إلى استخدام الأساليب الثانوية للاستخلاص وذلك من خلال حقن خزانات النفط بالماء لرفع قدرته على الضغط وتحفيزها، وتصل نسبة الاستخلاص إلى ثلاثين بالمائة[1].

المطلب الثاني: سعر النفط والعوامل المحددة له

قبل التطرق للعوامل المحددة لسعر النفط يستلزم وضع مفهوم لسعر النفط وأنواعه، ثم التعرف العوامل المحددة لسعر النفط.

1- مفهوم سعر النفط:

يحتل سعر النفط مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هنا يمكن تعريفه على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية.

سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس. ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطي لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

2- أنواع أسعار النفط:

السعر النفط أنواع متعددة وهي:

2-1- السعر المعلن (الرسمي): هو ذلك السعر الذي يعلن عليه رسميا من طرف العارض للسلعة بحيث أنه كان يتم تحديده من طرف الشركات النفطية الاحتكارية.

ظهر هذا النوع من الأسعار في عام 1880 م في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاحتكار المطلق السوق النفطية دون أن يكون للعرض والطلب دور في ذلك.

[1]- المرجع نفسه، ص 19.

2-2-السعر المتحقق: هو عبارة عن تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل وذلك لبعض المشاكل الناجمة عن نوعية النفط، وهي[1]:

- **حسميات الموقع الجغرافي:** يخص الدول النفطية التي لا تتمتع بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير نفطها الخام مباشرة للسوق النفطية.

- **حسميات المحتوى الكبريتي:** يكون مقابلا للنفط ذو المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي.

- **حسميات درجة الكثافة:** تعطى نسبة عالية المشتري النفط الثقيل ونسبة أقل لمشتري النفط الحقيقي.

- **حسميات قناة السويس:** تخص الدول التي تصدر نفطها للسوق دون المرور عبر قناة السويس.

2-3-سعر الإشارة: يأخذ هذا النوع من السعر اتجاهين هما:

- سعر الإشارة هو الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه يمثل النقطة الوسطى بين السعرين، ويمكن التوصل إلى هذا السعر من خلال الاتفاق ما بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة.

- سعر الإشارة هو متوسط سلة من أنواع النفط المتقاربة في درجة الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي حيث تشكل هذه الأخيرة مؤشر لتسعير تجميعة من النفط بحسب قرب أو بعد درجة الكثافة.

2-4-السعر الفوري: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدا في السوق بين الأطراف العارضة والطالبة بصورة آنية

2-5- السعر الاسمي: يعني القيمة النقدية للبرميل من النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي.

2-6-السعر الحقيقي: يمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي أي هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة.

2-7-الأسعار الآجلة: تتمثل في الأسعار النفطية التي بموجبها يتم التعاقد على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة[2].

---

[1]- إسماعيل زاير، مرجع سابق، ص 20.

[2]- علي لطفي، مرجع سابق، ص 68

3- العوامل المؤثرة في تسعير النفط:

تعد أسعار النفط من أهم أسعار الدول للسلع التجارية، حيث تراقب هذه الأسعار جميع دول العالم ومؤسساته الاقتصادية سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة وبالتالي فإن أسعار النفط تتحدد وفقا لمجموعة من العناصر الأساسية المكونة للسوق النفطي، أي أن السعر يتحدد في الغالب نتيجة التفاعل بين قوة عرض وطلب هذه السلعة وهو ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.[1]

وتتلخص أهم هذه العوامل في[2]:

3-1-الطلب البترولي:

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة على أسعار البترول فنلاحظ أن التوقعات التي تبين معرفة الأسعار المستقبلية للبترول تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل، ونشير إلى أن الطلب الدولي البترولي يختلف عن طلب أي سلعة وكذلك نظرا لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلعة.

- **مفهوم الطلب البترولي:** يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.

- **العوامل المؤثرة على الطلب البترولي:** الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بعوامل مختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير إيجابيا، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل تتمثل في:

* **النمو الاقتصادي:** يعد أهم عامل مؤثر في الطلب النفطي ويرتبط به ارتباطا وثيقا وفق علاقة طردية، فببلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية، ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي للنفط التلبية حاجيات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها الجغرافية والتي تزيد من طلبها على البترول، وهناك أيضا

---

[1]- هوارية بوخشبة، شهيناز لاداس، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري 1980-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017، ص 4

[2]- المرجع نفسه، ص 6.

الأسواق الجديدة المتمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط[1].

* **المناخ:** يلعب المناخ دورا مهما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على البترول في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطل الصيفية التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين ويرتفع استهلاك البترول في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها بسبب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

* **سعر النفط الخام:** سعر النفط الخام يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة البترولية، سواء كانت خاما أو منتجات بترولية، والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر البترول يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط إلا أن هناك اختلافا في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تعمل الدول المنتجة له أن تجعله سلعة استراتيجية بحيث تكون قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة البترولية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط، ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يحدد سعرها قانون العرض والطلب الذي بإمكانه التأثير عليه حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصاداتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه[2].

* **النمو السكاني ومتوسط دخل الفرد:** هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب البترولي حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب، وتأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عاملا ثانويا، إن تأثيره يعتبر نسبيا بحسب تكامله مع بقية العوامل وبالأخص مع عامل مستوى التطور الاقتصادي والصناعي، كما أن الطلب على الطاقة يتناسب طرديا مع

---

[1]– تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية فيس الجزائر دراسة إحصائية للفترة 1986–2014، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة العربي التسبي، تيسة، الجزائر، 2016، ص 38.

[2]– هوارية بوخشية، مرجع سابق، ص 22

ارتفاع متوسط دخل الفرد، وهذا ما يعني من ناحية أخرى نمو الناتج القومي الأمر الذي تـــنعكس آثاره على مزيد من الطلب على الطاقة لأغراض تطور المجتمع.[1]

3-2-العرض البترولي:

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولـــي يسمح للأسعار بالانخفاض والعكس صحيح، فالعلاقة بين العرض البترولي والأسعار هي علاقـــة عكسية.

-**مفهوم العرض البترولـــي**: يتحدد عرض النفط بالكميات المتاحة من السلعة في السوق الدوليـــة بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فردا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلع بسعر أو أسعار مختلفة فـــي زمن محدد، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار الســـائدة فـــي السوق[2].

إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية لنوع واحـــد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم.

- **العوامل المؤثرة على العرض البترولي**: توجد العديد من العوامل والأسباب التي تـــؤثر فـــي العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر، ومن أهم هذه العوامل نجد:

* **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية**: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانيـــة على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديـــدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية[3].

* **الطلب البترولي**: يعتبر من أهم العوامل في العرض البترولـــي، باعتبـــار أن الطلـــب يخلـــق العرض، فإذا زاد الطلب على البترول وباستمرار وبنسب متتابعة فإن هذا سيشجع على الزيادة في

---

[1]- تقوى حسناوي، مرجع سابق، ص 39.

[2]- المرجع نفسه، ص 40

[3]- هوارية بوخشية، مرجع سابق، ص 45

الإنتاج البترولي لتلبية الطلب، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من البترول، فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكا منهما يؤثر في الآخر.

* **سعر مصادر الطاقة البديلة:** يعد مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر البترول، وإمكانية إحلالها محل البترول في المدى الطويل عاملا مؤثرا على عرض البترول، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة[1].

* **السعر النفطي:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

* **المستوى التقني والتكنولوجي لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز بيه أدوات الإنتاج دورا عن المكامن النفطية، وبالتالي يساعد على اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في مهما في سرعة الكشف رفع المستوى الكلى للنفط.

* **تكلفة الإنتاج:** تعتبر تكلفة الإنتاج من العوامل المؤثرة على العرض النفطي لأنه كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه وذلك لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية لأن إنتاجه والعكس تكاليف استخراجه وتكراره أقل بكثير من غيره، وفي نفس الوقت يقل الطلب على النفط المستخرج من الصخر تكاليف الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولا يميل المنتجون للاستثمار فيه[2].

المطلب الثالث: مراحل تسعير النفط

تطور تسعير البترول مع مرور الزمن فتأثر بنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاث فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها وهي:

---

[1]– زكية بوستة، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة 2000–2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 16

[2]– المرجع نفسه، ص 17.

1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1929-1939)

تسعير البترول في هذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها لثلاث مراحل:

1-1-مرحلة نقطة الأساس الواحدة: فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة منطقة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي: سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

1-2-مرحلة نقطة الأساس المزدوجة: بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة خليج العرب وخليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خام خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

1-3-مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: يحتسب سعر بترول الخليج العربي: سعر بترول الخليج العربي مضاف إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمينبغر بإنجلترا[1].

2- مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث مراحل:

2-1-قاعدة صافي المحقق: وفقا لهذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

2-2-قاعدة سعر الإشارة: خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأبيكو" الشركات البترولية الاحتكارية هي من تحدد السعر.

2-3- قاعدة السعر الرسمي: شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها أن ترفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتوافق مع مصالحها الخاصة.

3- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا)

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أنها تتحكم في الأسعار، لكنها لم تدم إلا لست سنوات[2]

---

[1]- زكية بوستة، المرجع السابق، ص 18.

[2]- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986.-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، .2009، ص 52

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

يزداد الاهتمام بالتنويع الاقتصادي بعد كل صدمة أو أزمة يتلقاها قطاع النفط، وتـــنخفض أسعاره فتتوالى التصريحات السياسية بضرورة التنويع، وتعقد النـــدوات والمـــؤتمرات وترفـــع التوصيات وترسم الخطط والاستراتيجيات، حتى يخيل لمن يلاحظ أن التنويع هدف ومطلب فـــي حد ذاته يجب الوصول إليه سواء برح أو خسارة.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وخصائصه

1- مفاهيم حول التنويع الاقتصادي:

للتنويع تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة:

- نظرية التنويع الاقتصادي تقوم على أساس فكرة عدم وضع البيض في سلة واحدة " لتخفيـــف المخاطر وتنويع العوائد"، أي أن الاقتصاد حتى يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتـــاج وبالتالي يشمل أيضا رفع مستوى معيشة الأفراد[1].

- ويعرف أيضا: أنه تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصـــاد متنـــوع، ويكـــون للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منـــه أوزان نســـبية مناسبة ومتوازنة[2].

- في حالة البلدان النفطية فمفهوم التنويع يجب أن يكون شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عـــاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنويع بأنه" استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومـــة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتيـــة والاســـتثمار فـــي المجالات ذات الإنتاج الحقيقي".

---

[1]- مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، "ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط - العراق، العدد 24، 2016، ص: 03

[2]- توري محمد عبيد الكصب، "التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين)"، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 2016، ص: 22

[3]- ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2006/2007، ص: 76

2- خصائص التنويع الاقتصادي:

يمكن تلخيص خصائص التنويع الاقتصادي كالتالي[1]:

- الوسيلة التي يتم من خلالها زيادة مصادر إيرادات الدولة من جانب وتنويع الصادرات من جانب آخر.
- تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد.
- يعد توجها استراتيجيا للتنمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر .
- يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي.

المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي وأنواعه

1- أهداف التنويع الاقتصادي:

من أهم أهداف التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية على وجه العموم والنفطية منها بوجه خاص كما يلي[2]:

- تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل والنقد الأجنبي، من خلال التوجه لتنمية القطاعات غير النفطية وتشجيع الاستثمار فيها لرفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- تعزيز وزيادة شروط تجارتها مع العالم (زيادة القوة التفاوضية)، وتعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية.
- تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط والفقدان التدريجي لدول الأوبك لحصتها في السوق النفطية العالمية.
- توفير فرص العمل الشريف لمواطنيها وتحجيم دور العمالة الوافدة.

---

[1]- نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، "متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر"، المؤتمر العلمي الثاني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص، العراق، ص 467

[2]- ناجي التوني، "مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، يونيو 2002، بيروت، ص 64

2- أنواع التنويع الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أنواع التنويع الاقتصادي فيما يلي[1]:

2-1- التنويع الأفقي:

يعتمد على خلق قطاع إنتاجي جديد يعمل على خلق الثروة وهي أصعب الاستراتيجيات لأنها تحتاج إلى أنشطة جديدة في الاقتصاد، كما يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول.

2-2- التنويع العمودي:

يعتمد على تبني سياسة توسيع سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بمدف تكوين قطاع متكامل، كما يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

2-3- التنويع التراكمي:

وهي استراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما بينها تهدف إلى تدني المخاطر في حالة إصابة أحد القطاعات.

المطلب الثالث: مبررات التنويع الاقتصادي:

من أهم مبررات التنويع الاقتصادي ما يلي[2]:

- يعتبر الخطر عامل تساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة.

- سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافر للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري.

---

[1]- سعدية قصاب، مليكة صديقي، مداخلة بعنوان: "الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنويع الاقتصادي"، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، 2016-2017، ص 15، 16

[2]- موسى باهي، كمال روابنية، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المحلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، ص: 137

– زيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصاديات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

– أكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، واقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد وازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

المبحث الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي ومحدداته

يلعب التنويع الاقتصادي دور كبير في التنمية والنمو ووفقا لبعض الكتاب يمكن أن يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة مساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج، وتعزيز وتقوية الاستثمارات إضافة إلى استقرار مداخيل الصادرات، ومن هنا سنتطرق إلى مؤشرات ومحددات التنويع الاقتصادي[1].

المطلب الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة في كفاءتها وملاءمتها الأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل "هيرفندال– هيرشمان" الذي يعد الأكثر شيوعا. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادية.

* **رقم هيرفندال القياسي:** يعتمد معامل "هيرفندال– هيرشمان" على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما تم استخدام هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير[2].

---

[1]– ممدوح عوض الخطيب، "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16و 17 فيفري 2014، ص 09

[2]– أحمد دبيش، مروة بوقدوم، التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته وعلاقته بالمية"، مداخلة بعنوان (للملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2016–2017، ص 18

* **معامل التركز concentration coefficient:** يستند معامل التركز على حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي بدل تركزها، يعتبر مؤشر جني Gina index من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، يعتمد هذا المؤشر على منحنى لورنز Lorenz curve، ويقاس مؤشر جني بالنسبة للمساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث (الذي يمثل عدد المساواة التامة) وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7 وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل 0.7-0.5 ومتوسطة إذا تراوحت بين 0.25-0.5 وضعيفة إذا انخفضت عن 0.25.[1]

- مؤشر تركز الصادرات: يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى استراتيجية التنويع، فبينما الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية.

ويتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية، وتتراوح قيمة دليل التركز بين (0-1) ويرمز 1 إلى تركز تام للصادرات المحلية[2].

- **المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:** والمؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي كثيرة نذكر منها:

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات

---

[1]- بن حمودة محبوب، عدنان محيريق، "التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة إلى الحالة الجزائر"، مداخلة بعنوان: الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2016- 2017، ص 07-08.

[2]- بن حمودة محبوب، عدنان محيريق، "التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة إلى الحالة الجزائر"، المرجع السابق، ص 09-10.

غير النفطية على مر الزمن، إذا أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

– نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

– مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه[1].

– مقاييس أخرى: مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وملكية الأصول بين القطاع الخاص والعام، ومقياس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات ... الخ[2].

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي:

يجب أن نقر بحقيقة مفادها أن التنويع الاقتصادي لا يحدث من فراغ، فمن الضروري وجود بيئة مواتية لجعل التنويع ممكنا. ويلعب التنويع دورا رئيسيا في تطور ونمو الاقتصاد. فوفقا لبعض الكتب: يمكن أن يسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، فحسب اللجنة الاقتصادية في الاتحاد الإفريقي لإفريقيا (2006) يمكن تحديد خمس (05) فئات من المتغيرات التي تؤثر في عملية التنويع، ومن أبرزها[3]:

---

[1]– عبد الحق طير، عبد الصمد سعودي، ": دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001–2014"، مداخلة بعنوان (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي)، 2016– 2017، ص 02

[2]– نوري محمد عبيد الكصب، "التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، لعنة الموارد، وعدم اليقين)"، المرجع السابق، ص 26.

[3]– عبد الرزاق بن علي وتحوى الراشدي،: "التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات"، مداخلة بعنوان: الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2016– 2017، ص 08

– **العوامل الفيزيائية**: الاستثمار والنمو ورأس المال البشري.

– **السياسات العامة**: السياسات المالية والتجارية والصناعية (نظرا لتأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).

– **متغيرات الاقتصاد الكلي**: أسعار صرف العملات الأجنبية، ومعدلات التضخم والميزان التجاري.

– **المتغيرات المؤسسية**: الحكم، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني (الصراعات، ما إلى ذلك..).

– **الوصول إلى الأسواق**: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والوصول إلى البنوك أو تمويل السوق.

المطلب الثالث: آثار اعتماد الدول على سياسة التنويع الاقتصادي:

تعود سياسة التنويع على العديد من الآثار الإيجابية التي تتبعها، نذكر أهمها في ما يلي[1]:

– الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسية نتيجة لهذا التنوع.

– الحد من تقلبات النمو الاقتصادي، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

– تخفيض معدلات البطالة، لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

– يوفر التنويع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير نفس المنتجات. – فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة لتعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

---

[1]– غزلان شواد وآخرون، مداخلة بعنوان: "سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي التنمية الاقتصاد الوطني"، العور 5: عرض تجارب دولية في التو والتنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها مغاربيا، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2016–2017، ص 04.

خلاصة

من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل نستنتج أن النفط يعتبر من أهم مصادر الطاقة في العالم كما يتميز باختلاف أنواعه وأسعاره، حيث ان سعر النفط يتأثر بعدة عوامل كالطلب النفطي العالمي والعرض النفطي العالمي، كما تساهم العديد من العوامل في تحديد حجم الطلب والعرض العالمي عليه، هذا ما يخلق أزمات تؤثر على توازن السوق النفطية سواء كان هذا التأثير عند ارتفاع الأسعار أو عند انخفاضها.

حيث وجدنا أنه حدثت صدمة أدت لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير منذ أواسط عام 2014، مما أدخل الاقتصاد العالمي سواء الدول المستهلكة أو المصدرة في أزمة خانقة جراء عدة أسباب منها: اكتشاف النفط الصخري وعودة بعض الدول الإنتاج وتصدير النفط مما أدى إلى فائض في العرض النفطي.

إلا أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضة لمخاطر عدة، فاستمرار اعتماد الدول النفطية على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى حدوث عجز، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

فقد تمكنت بعض الدول التي لديها قاعدة موارد قوية من تنويع اقتصادها وصادراتها، لكن العديد منها فشل، وقد بينت الدراسة أن التنويع الاقتصادي مربح على المدى الطويل، ولكن أهميته تختلف من بلد إلى آخر، كما أن هناك العديد من العوامل التي تحد من فرصة الدولة في تحقيق تنويع في اقتصادها.

الفصل الثاني:

التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الأول: ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط

تعتبر الثروة النفطية العجلة المحركة للاقتصاد العالمي، وهذا باعتبارها المصدر الأول للطاقة الذي تعتمد عليه الدول من أجل تقدم وتطور وتحريك الصناعة العالمية هذا من جهة، أما بالنسبة للجزائر وغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للبترول فإنها لا تعتبر النفط انه مصدر طاقة فقط وإنما هو أكبر من ذلك بكثير، إذ تعتبره المصدر الرئيسي للدخل وأحد أهم الموارد المالية هذا إن لم نقل أنه المصدر الوحيد، حيث يعتمد الاقتصاد الوطني على البترول في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة.

المطلب الأول: مساهمة أسعار البترول في معدل نمو الناتج المحلي:

بالرغم من الانهيار الحاد الذي شهدته أسعار المحروقات إلا أن الدولة بقيت تسجل معدلات نمو إيجابية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور معدل نمو الناتج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أسعار النفط (دولار)	98,97	52,32	40.76	52.43	69.78	64.04	49.2
النسبة معدل نمو الناتج	%3.8	%3.7	%3.2	%1.3	%1.4	%0.8	%-3.9

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: ONS, 2020,p2

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن بمعدلات إيجابية بالرغم من الصدمات التي عرفتها أسعار المحروقات منذ سنة 2014، غير أن الناتج المحلي الخام سجل تراجعا مع صدمة 2014 إذ قدر سنة 2015 بـــ 16702 مليار دينار بنسبة نمو قدرها -3.1% وذلك نتيجة تراجع الناتج المحلي لقطاع النفط بنسبة -7.32%، في نفس السنة مع تسجيل نمو في الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة تقارب 8% ليعاود بعدها الناتج الخام النمو سنة 2016 ليسجل نسبة نمو 2.4 % مقابل نسبة نمو القطاع المحروقات -5.3% في حين بلغ نمو الناتج الخام خارج المحروقات نسبة قاربت 7%.

أما سنة 2017 فارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 18.575 مليار دينار جزائري ثم إلى 20.259.0 مليار دينار جزائري في 2018 ، بزيادة في القيم الحالية بنسبة 9.1%. أما

بالنسبة لمعدل النمو فحقق الاقتصاد الجزائري نموا بنسبة 1.4 % سنة 2018، بعدما بلغ 1.3% عام 2017 لكنه في انخفاض حاد مقارنة بعامي 2015 و2016 اللذين كانا على التوالي 3.7 % و3.2%. لا يزال النمو في عام 2018 إيجابيا على الرغم من سياق عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي، وكذلك انخفاض النمو في قطاع المحروقات، وقد كان هذا النمو مدفوعا بقطاعات الزراعة والبناء والأشغال العامة والهيدروليك (BTPH) بما في ذلك الخدمات البترولية والأشغال العامة) والصناعة مع الزيادات ذات الصلة في قيمها المضافة بنسبة 5.0%، 5 و2% و4.1%، على العكس من ذلك ، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات يتحسن مقارنة بعام 2017 حيث ارتفع من 2.1% في 2017 إلى 3.3% في 2018، وهو ما يشكل أداء ملموس، أما بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2020 فقد سجل معدل النمو نتائج سلبية إذ قدر –3.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 إذ بلغ 1.3%، ويرجع هذا التراجع الكبير إلى الأزمة التي يعيشها العالم اليوم والمتمثلة في جائحة كورنا.

المطلب الثاني: مساهمة أسعار البترول في الصادرات الجزائرية:

تعتبر صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة في الجزائر، فهي تمثل ما يفوق 95% من الحجم الإجمالي للصادرات، وهذا ما يصنف الاقتصاد الجزائري ضمن اقتصاديات الريع بدلا من الاقتصاديات المنتجة، إذ نجد أن الإيرادات المالية الناتجة عن تصدير هذه السلعة ومواردها المشتقة في ظل أسعار البترول المرتفعة قد ساعدت كثيرا في تحسين مؤشرات التجارة الخارجية ومكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري، وتمكنت من خلال ذلك من الحفاظ على توازن واستقرار ميزان المدفوعات.

ومما سبق نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين صادرات المحروقات ورصيد الميزان التجاري (الصادرات الإجمالية – الواردات الإجمالية)، ويعكس الميزان التجاري تطور حجم الصادرات والواردات من السلع الخدمات، ويعتبر بذلك المرات التي تعكس مدى صلابة الاقتصاد الوطني، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية بالمتغيرات الخارجية نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات غير الإجراءات التي تبنتها الحكومة كانت لها انعكاسات على هذه المتغيرات كما يظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02) مساهمة أسعار البترول في الصادرات الجزائرية

السنوات	أسعار البترول	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	صادرات المحروقات %
2001	24.8	18.53	19.09	%97.1
2002	25.2	18.11	18.7	%96.8
2003	29.0	24.99	24.46	%98.1
2004	38.7	31.55	32.2	%97.9
2005	54.6	45.58	46.37	98.3
2006	65.7	53.61	54.74	97.9
2007	74.8	59.61	60.59	98.4
2008	99.9	77.19	78.59	98.2
2009	62.2	44.41	45.18	98.3
2010	80.2	56.12	57.09	98.3
2011	112.9	71.66	72.88	98.3
2012	111	70.58	71.73	98.4
2013	109.5	63.66	64.71	98.4
2014	100.2	58.36	59.99	97.3
2015	52,32	34.57	52.65	144.1
2016	40.76	29.04	49.44	114.14
2017	52.43	35.19	46.05	97.3
2018	69.78	41.16	46.19	79
2019	64.04	32.61	38.37	72.6

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:Direction Générale des Douanes, 2020،

ما يمكن ملاحظته من أرقام الجدول أعلاه أن تطور حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات حيث سجلت الجزائر خلال الفترة مليار دولار سنة 2014، أما في الفترة 1.3 مليار دولار سنة 2009 ليتراجع إلى 8.3 فائضا قدر نحو 2014-2009 مليار دولار 5.03 فقد سجل عجزا مستمرا قدر ب 18 مليار دولار سنة 2015 في حين بلغت قيمة العجز 2019-2015 مليار دولار ويعود 11.47 سنة 2018، بينما في الثلاثي الأول من سنة 2020 فقد سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا قدر سبب هذا العجز الكبير إلى الانهيار الكبير في أسعار المحروقات وحالة الركود الذي يشهده الاقتصاد العالمي بفعل أزمة كورونا، ولحسن حظ السلطات الجزائرية هو وجود احتياطي صرف سجل خلال سنوات الارتفاع في أسعار المحروقات قدر بحوالي 200

مليار دولار في بداية سنة 2014 وهو ما سمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتأكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل عند مستويات منخفضة، خلال السنوات القادمة، وهو ما يؤدي إلى تراجع كل معدلات النمو وعملية خلق فرص العمل.

المطلب الثالث: مساهمة أسعار البترول في الميزان التجاري:

تلعب العائدات البترولية أهمية بالغة في تأمين الموارد المالية للدول المنتجة والمصدرة للبترول بهدف تلبية احتياجات الإنفاق العام، فالإيرادات العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول من خلال الجباية البترولية تنقسم إجمالي الإيرادات بين الإيرادات العادية والإيرادات النفطية كما يوضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): مساهمة أسعار البترول في الميزان التجاري

السنوات	أسعار البترول	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الرصيد
2001	24.8	19132	9.48	9.61
2002	25.2	18825	12.01	6.70
2003	29.0	24612	13.32	11.14
2004	38.7	32083	17.95	14.27
2005	54.6	45001	19.56	26.81
2006	65.7	54613	20.68	34.06
2007	74.8	60163	26.34	34.24
2008	99.9	79298	37.99	40.06
2009	62.2	45194	37.40	7.7
2010	80.2	57053	38.88	18.2
2011	112.9	73489	46.92	25.9
2012	111	71866	51.56	20.2
2013	109.5	64974	54.98	9.4
2014	100.2	62886	59.67	1.3
2015	52,32	34570	52.65	18.08-
2016	40.76	28883	49.44	20.4-
2017	52.43	34763	46.05	10.86-
2018	69.78	41113	46.19	5.03-
2019	64.04	34994	38.37	5.75-

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2020.

عرف رصيد الميزان التجاري قيم مرتفعة حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 9.61 مليون دولار في 2001 إلى ما قيمته 40 مليار دولار سنة 2008، وهو أكبر رصيد منذ الاستقلال، وهذا التطور في رصيد يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 24 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 99 دولار سنة 2008، أما في فترة الخماسي الأخير نلاحظ تناقص كبير في الرصيد كنتيجة لتوسع في الواردات، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري للفترة (2001-2014) يرتبط بأسعار البترول ومدى التوسع في الواردات، في الفترة 2015 إلى غاية 2019 عرف الميزان التجاري عجزا كبيرا حيث سجل قيم سالبة وصلت إلى أقصاها سنة 2016 لتعاود في الارتفاع ابتداء من سنة 2018 إلى غاية سنة 2019 حيث سجل قيمة سالبة قدرت بـــ5.75-، وقد يعود هذا العجز إلى جائحة كورونا وما خلفته من آثار على اقتصاديات البلدان..

المطلب الرابع: أهمية البترول كمصدر لإيرادات الميزانية العامة للجزائر.

إن الجباية البترولية لها الحصة الأكبر من مجمل إيرادات الميزانية، رغم التذبذبات الملحوظة، لكنها لم تبقى كذلك فقد انخفضت في السنوات الخيرة، لتحل محلها الجباية العادية بسبب انخفاض الجباية البترولية.

الجدول رقم 04: أهمية البترول كمصدر لإيرادات الميزانية العامة للجزائر

السنوات	أسعار البترول	الإيرادات البترولية	الإيرادات العادية	الإيرادات العامة	الإيرادات البترولية %
2001	24.8	1001.4	398.2	1399.6	61.11
2002	25.2	1007.9	482.9	1490.8	63.63
2003	29.0	1350	524.9	1874.9	59.10
2004	38.7	1570.7	580.4	2151.1	49.47
2005	54.6	2352.7	640.4	2993.1	45.58
2006	65.7	2799	720.8	3519.8	43.81
2007	74.8	2796	766.7	3562.7	37.34
2008	99.9	4088.6	965.2	5053.8	31.30
2009	62.2	2412.7	1146.6	3559.3	41.32
2010	80.2	2905	1298	4392.9	45.38
2011	112.9	3979	1448.9	5790.1	33.62

26.13	6339.3	1863	4199	111	2012
21.52	5957.5	1972	3388	109.5	2013
26.82	5738.4	2078.7	3388.4	100.2	2014
22.55	5103.1	374.9	2373.5	52,32	2015
22.50	5110.1	846.8	1781.1	40.76	2016
23.06	6182.8	1147.2	2372.5	52.43	2017
29.21	6714.2	105.0	2349.6	69.78	2018
30.39	5607.9	152.0	2186.2	64.04	2019

المصدر: Ministère des Finances, 2020 ،Banque d'Algérie, 2010-2017

وعليه فإنه على الرغم من الانخفاض الكبير المسجل على الإيرادات غير الجبائية والذي بلغ حده الأدنى 105 مليار دج، لتتراجع مرة أخرى إجمالي الإيرادات العامة إلى 5607.9 مليار دج عام 2019 ويعود السبب في ذلك الانخفاض للجباية البترولية بمقدار 575.9 مليار دج مقارنة بما كانت عليه عام 2018 ، حيث أن هذا الانخفاض لم يكن كافيا لتغطيته الارتفاع المتزايد في الإيرادات غير الجبائية والمقدر بـــ 100 % في مقابل شبه الاستقرار في الإيرادات العادية (الجبائية)،

كما يتبين لنا أن هناك تطور حجم الإيرادات العادية والنفطية حيث نلاحظ أن الإيرادات النفطية (غير العادية) عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض نظرا لارتباطها بأسعار المحروقات حيث شهدت أدنى مستوى لها سنة 2016 إذ قدرت به 1781.1 مليار دينار، أما الإيرادات العادية فقد بلغت 2729.6 مليار دينار سنة 2015، و 3329 مليار دينار في 2016 أي بمعدل نمو قدر 16.2% سنة 2015 و21.95 % سنة 2016 مقابل 3,1% في 2014، ويرجع ها التحسن إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمواجهة انهيار أسعار النفط وتغطية العجز الناتج عن تراجع الإيرادات غير العادية (النفطية)، وقد سجلت هذه الأخيرة تراجع قدر ب 30% في 2015 و 25% في سنة 2016، ثم تحسنت في 2017 لتبلغ 2372.5 مليار دج بفعل ارتفاع أسعار المحروقات ثم بدأت في التراجع بداية من 2018 إلى غاية ماي 2019.

المبحث الثاني: أزمة النفط 2014 وأثرها على الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: أسباب أزمة النفط 2014

بداية النصف الثاني لسنة 2014 عرفت أسعار النفط تدهوا بسرعة قياسية، بسبب تخمة سوق النفط بنحو مليوني برميل تقريبا، وقد كان هذا التدهور لعدة أسباب تذكرها فيما يلي:

1- أسباب اقتصادية

1-1- انكماش في الطلب العالمي وزيادة العرض العالمي

يعتبر العرض والطلب على البترول من أهم العوامل المحددة لسعر البترول، حيث يتأثر هذا الأخير بمختلف التغيرات التي تطرأ عليهما ، فمن جانب الطلب فقد شهد الاستهلاك العالمي على البترول تراجعا لاسيما خلال الربع الثالث من عام 2014، ويأتي بعد ذلك المراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي عن مرئيات النمو في الاقتصاد العالمي، المحرك الرئيسي للطلب، وتشير توقعات الصندوق إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3,4 % إلى 3,3% في ظل تباطؤ الاقتصاديات الصناعية لأوروبا واليابان وتراجع النمو في الاقتصاديات الناشئة لاسيما الصين ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم[1].

أما على جانب العرض، شهدت الإمدادات البترولية العالمية نمو تراوحت معدلاته ما بين 0,8% إلى 3,4% خلال الفترة ما بين 2010-2014، لترتفع بحوالي 8,7 مليون برميل يوميا خلال تلك الفترة من المتوقع أن تصل إلى حوالي 94،8 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني من عام 2015.[2]

1-2- انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم

أدى هذا إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة لها وعلى رأسها منطقة اليورو، ووفقا لآخر تقرير في أوروبا تراجع النمو إلى مستويات متدنية، حيث حققت منطقة اليورو معدل نمو يقدر بـــ0.2% فقط في الربع الثالث من عام 2016.

---

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المرجع السابق، ص 46

[2]- ممدوح سلامة، ندوة حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص 42

1-3- سياسات منظمة أوبك

رفضت منظمة أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة توازن السوق الذي يعاني من التخمة وقد انخفض سعر النفط بنحو 50 % حين رفضت في اجتماع فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها.

1-4- ارتفاع إنتاج النفط الصخري

إنتاج النفط الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 2.4 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من العروض العالمية.

1-5- ارتفاع سعر صرف الدولار

ويعتبر من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك بأن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى من مستخدمي العملات الأخرى[1].

1-6- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط أكبر جهة فعالة في سوق النفط الخام العالمية، ويقدر إنتاجها ب 32.3 مليون برميل، وقد شهدت في الفترة الأخيرة تغير في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها للحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.

فقد لجأت المنظمة باتخاذ قرار زيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي، وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، حيث جاء هذا القرار معاكسا تماما لما قامت به خلال فترة الأزمة المالية العالمية 2008 عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

2- أسباب غير اقتصادية

لاشك أن الأوضاع السياسة والأمنية لا تقل أهمية عن باقي العوامل ، فالاضطرابات السياسية والأمنية تلعب دورا أساسيا في نقص أو زيادة الإمداد بالبترول، فهناك من يرى أن انخفاض أسعار البترول بهذا الشكل هو راجع لرغبة أمريكا في معاقبة روسيا جراء النزاع الروسي الأوروبي الأمريكي بشأن أوكرانيا، وقد كانت نتائج انخفاض الأسعار كارثية على الاقتصاد الروسي وعملته الروبل التي فقدت أكثر من 50% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي

[1]- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جانفي 2015، ص 09

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن السبب السياسي الثاني هو عدم رغبة منظمة أوبك في تخفيض المعروض من البترول راجع لرغبة السعودية للإضرار بالاقتصاد الإيراني الذي امتد نفوذه كثيرا في المنطقة، والذي كان من المفروض على السعودية أن تكون المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية الإنتاج كلما انخفضت الأسعار والعكس[1].

المطلب الثاني: أثر الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

1- الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014م فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18% ، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013م، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية (CNIS) وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116% خلال نفس الفترة من سنة 2013م، وحافظت على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83% من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة[2].

2- ميزان المدفوعات:

لقد أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات خاصة وأن احتياطات الصرف لسنة 2015 تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير فقط، إلا أن هذه الفترة قد تتأكل بسرعة لو بقيت أسعار البترول

---

[1]- عماد غزازي، الأزمة النفطية 2014-2017 الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة المدية، الجزائر، 2019، ص 161.

[2]- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة بعنوان أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة ولاقتصاد، قسنطينة، 14 ماي 2015، ص5.

على مستويات منخفضة (اقل من السعر المرجعي). فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول لسنة 2014 قدر ب1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 194 مليار دولار إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014م لتصل إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر 2014م فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسب أزمة البترول[1].

3- الناتج الداخلي الخام:

إن الإنكماش في إيرادات المحروقات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي انخفض إلى 166.8 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 213 مليار دولار لسنة 2014 مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث انه لم يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5% لعام 2014م نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

4- صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بصندوق ضبط الموارد[2].

عرف صندوق ضبط الموارد خلال الفترة الأخيرة عدة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، حيث قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، أما في سنة 2015 فقد بلغ رصيده إلى 2072.5 مليار دينار أي ما يعادل 15 مليار دولار، وهذا

[1]- المرجع نفسه، ص 06.

[2]- المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000.

ما يمثل تراجعا بنسبة 120% [1]. وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة لسنة 2017، مما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته خاصة وأنه لم يتم ضخ الكثير من الإيرادات في صندوق ضبط الموارد. ولمواجهة هذه الصدمة ومن أجل التقليل من آثارها على النمو الاقتصادي اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة تتمثل فيما يلي:

– كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض المالية الموجودة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات.

– سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل المحروقات المقومة بالدولار

الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.

– اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% ، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% ، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع الترامواي والمستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات مثل السيارات، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة مع فرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة. إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر هذا الانخفاض، كما أن باقي الإجراءات

[1]– مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص7

لا تحضي بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[1].

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للتقليل من آثار انهيار أسعار النفط

إن التأقلم مع الظرف الطارئة يتطلب اتخاذ إجراءات استثنائية تتلائم والوضع القائم لهذا اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات، حيث اعتمدت الحكومة الجزائرية لاحتواء هذه الصدمة على الجوانب الآتية:

1- جانب السياسة الجبائية:

قامت الحكومة باتخاذ جملة من التدابير في جانب السياسة الجبائية نذكر منها[2]:

- رفع قيمة قسيمة السيارات، حسب نوع وعمر وقدرة السيارة في حدود تتراوح بين 16% و40%، حيث تتراوح قيمة القسيمة للمركبات النفعية التي يقل عمرها عن 5 سنوات من بين 6 آلاف إلى 18 ألف دينار، أما المركبات التي يفوق عمرها 5 سنوات فيتراوح سعر القسيمة من 3 آلاف إلى 8 آلاف دينار، أما مركبات نقل المسافرين فتتراوح قيمة القسيمة للمركبات التي يقل عمرها عن 5 سنوات بين 5 آلاف إلى 18 ألف دينار، أما المركبات التي يفوق عمرها 5 سنوات فيتراوح سعر القسيمة بين 3 آلاف إلى 9 آلاف دينار، كما تم رفع سعر القسيمة بالنسبة للمركبات السياحية والمركبات النفعية المادة 09 من قانون المالية 2016، بالإضافة إلى إعفاء السيارات التي تسير بغاز النفط الوقود المسال والغاز الطبيعي المضغوط وهذا لتشجيع استعمال الوقود النظيف" المادة 11 من قانون المالية 2016".

- زيادة الرسم العقاري عن الأراضي القابلة للبناء غير المستغلة بعد ثلاث سنوات من تسليم رخصة البناء، بهدف تطهير الوضعية الحالية للسوق العقاري الذي يعرف ضغوطا كبيرة، ويقضي النص بأن "الأراضي الواقعة في مجالات عمرانية أو الموجهة للتعمير والتي لم تشهد الشروع في البناء بعد ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على رخصة البناء تخضع لمضاعفة بأربع مرات في الحقوق الواجبة بموجب الرسم العقاري»" المادة 05 من قانون المالية 2016".

---

[1]- مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص8.

[2]- القانون رقم 18-15، 2015، ص 4-7

– تعديل نسبة الرسم على القيمة المضافة، حيث انتقل من 7% إلى 17% على بيع الديازال وعلى استهلاك الغاز الطبيعي الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية في الثلاثي، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلوات للساعة ثلاثي" المادة 14 من قانون المالية 2016".

– إقرار إتاوات بنسبة 5% و 2% على الإيرادات الخام من استغلال تجهيزات الحمامات (مياه حموية) والمياه الموجهة للاستغلال البشري أو الصناعي على التوالي" المادة 41 من قانون المالية 2016" .

2– جانب سياسة الإنفاق العام من خلال قانون المالية 2016 تم تقليص نفقات الدولة إلى 7.984 مليار دينار، منها 4.807,3 مليار دينار لنفقات التسيير و3.176,8 مليار دينار لنفقات التجهيز[1]. حيث تم تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في إطار قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، إذ انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات من خلال فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات منها السيارات والإسمنت، بالإضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

الجدول رقم (05): تطورات حجم النفقات العامة 2014–2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات التجهيز	2941	3885	.03176	2291	4043.6	3602.6	2929.6
نفقات التسيير	4714.4	4972.2	4807.3	4591.8	4584.4	4954.5	4893.4

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: (قوانين المالية، 2014–2020)

ما يمكن ملاحظته من خلال الأرقام المرفقة في الجدول أعلاه أن تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة المبينة في الجدول، ويتضح أن تأثير الأزمة ظهر على حجم النفقات بشقيها التجهيزي والتسييري خاصة في 2016 و 2017 إذ تراجعت نفقات التجهيز ب 18% و27%

[1]– القانون رقم 18–15، 2015، ص 27–28

على التوالي أما نفقات التسيير فقد انخفضت ب 3% و4.5% لتعاود الارتفاع بداية من 2018 بعد تحسن أسعار المحروقات، ويعود هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في حجم نفقات الدولة إلى العائدات التي تحصلها، حيث كلما ارتفعت أسعار المحروقات تبعها تحسن في إيرادات الدولة و بالتالي زيادة النفقات العامة والعكس في حالة تراجع أسعار النفط.

– دعم الاستثمار لجأت الحكومة إلى وضع إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات، خاصة الصناعات المنتجة والناشئة، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

– إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات خاصة الاستثمارات المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة، وتخص هذه الإجراءات تسهيل الوصول إلى العقار الاقتصادي والتمويل وكذا تبسيط الإجراءات الجبائية، حيث سيسمح للمتعاملين الخواص بتهيئة وتسيير مناطق النشاط والمناطق الصناعية، كما تم اقتراح إلغاء إجبارية إعادة استثمار من الفوائد المحققة في الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم الاستثمار" المادة 02 من قانون المالية 2016"[1].

– الترخيص بمنح الأراضي التابعة لأملاك الدولة والمخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية سياحية بصيغة الامتياز القابلة للتحول إلى صيغة التنازل طبقا لدفتر شروط شريطة الإنجاز الفعلي للمشروع المرفق بشهادة مطابقة.

– القرض المستندي من أجل تمويل مشاريع استثمارية واقتصادية للدولة، وأوضح وزير المالية من جهة أخرى بأن الاكتتاب لهذا الاقتراض سيكون مفتوحا للجميع دون استثناء سواء الخواص أو المؤسسات العمومية والخاصة وأنه سيعرض في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها.

– يرخص للبنوك بمنح قروض استهلاكية موجهة حصريا لاقتناء السلع من طرف العائلات، فضلا عن تلك التي تمنحها لاقتناء العقارات، وذلك في إطار تنمية الأنشطة الاقتصادية "المادة 88 من قانون المالية 2015"[2].

[1]– القانون رقم 15–18، 2015، ص 04

[2]– القانون رقم 15–18، 2015، ص 32.

2- تخفيض قيمة الدينار:

تتطلع الحكومة من خلال هذا الإجراء إلى تحقيق موارد مالية إضافية من أجل تغطية التراجع الكبير في حجم الإيرادات النفطية، في ظل حجم النفقات الضخمة.

الجدول رقم (06): تطور قيمة الدينار مقارنة بالعملة الدولية الدولار

السنوات	2011	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدينار مقابل الدولار	72.8	79.3	80.56	100.4	109.4	110.93	116.62	119,36
نفقات التسيير	-	%10-	%1.5-	24.62-	%9 -	%1.3 -	%5.1 -	%2.3-

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: Ministère des Finances, 2020

في سياق هذه التقلبات في أسواق الصرف العالمية وانخفاض أسعار النفط، واصل بنك الجزائر بصفته المشتري والبائع الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري تدخله النشط في سوق الصرف ما بين المصارف الجزائرية لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازي، يجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام والفارق في الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، بهذا انخفضت قيمة الدينار الجزائري بين سنتي 2014 و 2015 مقابل الدولار الأمريكي، إذ انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80.57 للدولار الواحد إلى 100.46 للدولار الواحد، أي بانخفاض يعادل 19.81%.[1] ثم من 110.93 للدولار الواحد سنة 2016 إلى 115.2 سنة 2017 بنسبة انخفاض تقدر بـــ3.8%، هذا وقد أدى تقلص فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين والارتفاع المعتدل في أسعار البترول سنة 2017 إلى تحسن قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بين ديسمبر 2017 ومارس 2018 بنسبة 1.06 %، ثم عاود الانخفاض ليستقر عند 119.36 دج/للدولار بنسبة انخفاض قدرت بـــ7.5% مقارنة بسنة 2017

[1]- البنك المركزي الجزائري، 2016، ص 72

3- رخص الاستيراد:

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المتخذة للتحكم في التجارة الخارجية وخروج العملة الصعبة، وهو يمثل أحد إجراءات السياسة التجارية الهامة التي تلجأ إليها الدولة، وتتمثل هذه السياسة في تحديد حصص للسلع المستوردة في حدود معينة وبنسب محددة.

المبحث الثالث: أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي

المطلب الأول: الطاقات المتجددة كبديل للنفط في الجزائر

الفرع الأول: خدمات الطاقات المتجددة بالجزائر

وتتلخص خامات الطاقات المتجددة بالجزائر كالآتي:

أولا: الطاقة الشمسية Energie Solaire:[1]

تمتلك الجزائر قدرات هامة من الطاقة الشمسية تأهلها لتحتل المراتب الأولى عالميا، وهذا يرجع إلى كبر وشساعة مساحتها من جهة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي ولظروفها المناخية من جهة أخرى، حيث أن مدة سطوع الشمس على كامل التراب الوطني تفوق تقريبا 2000 ساعة في السنة، ويمكن أن تصل 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء، كما أن الطاقة المتوافرة يوميا على مساحة عرضية قدرها واحد متر مربع تصل إلى 05 كيلواط ساعي على معظم أجزاء التراب الوطني، وتكون بنحو 1200 كيلواط ساعي/م^2/ السنة في شمال البلاد و2263 كيلواط ساعي م^2 / السنة في جنوب البلاد[2]. والجدول الموالي، يوضح القدرات الشمسية للجزائر:

الجدول رقم 07 : القدرات الشمسية للجزائر من خلال المناطق

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة	04	10	86
معدل اشراق الشمس (ساعة / سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلو وات ساعي م^2 / ساعة)	1700	1900	2650

Source: Ministère de l'énergie et des mines, Guide des Renouvelables, Edition 2007, Algérie, p: 39.

[1] -Ministère de l'énergie et des mines, Guide des Energies Renouvelables, Edition 2007, Algérie, p 39.
[2]- Ibid, p 39.

ثانيا: طاقة الرياح Energie Eolienn :

لا يمكن للشمس أن تكون مصدرا لكل الطاقات المتجددة، ففي حين لا تحتوي الجزائر على مواقع ذات شدة رياح مرتفعة، يبدو أيضا أن الطاقة الريحية أقل قدرة على جذب الاستثمار من الطاقة الشمسية، إذ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في قائمة الدول المستقطبة للاستثمار في مجال طاقة الرياح مقارنة بما تستقطبه مصر وتركيا وفرنسا وجنوب أفريقيا وحتى البرتغال، ويفسر هذا الترتيب المتراجع بكون القطاع يقتصر إلى حد الآن، على الاستثمار في مزارع الرياح في اليابسة (on-shor)، أما الاستثمار في توربينات الرياح في البحر (off-shore) فهو لا يزال أقل تطورا وأكثر تكلفة[1].

بحيث يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر، وهذا ناتج أساسا عن الطبوغرافيا وعن المناخ المتنوع ففي حين أن الجنوب يتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي حيث تزيد سرعتها عن 04م /ثا وتزيد قيمتها عن 06م/ ثا في منطقة أدرار، فإنه يلاحظ على العموم أن معدل سرعة الرياح غير مرتفعة جدا في الشمال لكن تم تسجيل وجود مناخات تفضيلية على المواقع الساحلية لوهران، بجاية وعنابة وكذلك على الهضاب العليا لتيارت والخيتر وأيضا على المنطقة التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا، وهو الأمر الذي يعزز قيام حقول الرياح النموذجية[2].

ثالثا: الطاقة الكهرومائية Energie Hydroelectrique:

تتميز الطاقة المائية بعدم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو كنتيجة لاستخدامها، إلا أن إنشاء المحطات المائية قد يسهم في تغيير أنماط المعيشة بالمناطق التي تقام بها، حيث يتسبب إنشاء السدود والخزانات في تهجير السكان من مناطق إقامتهم التي اعتادوها إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى أن خزن المياه في خزانات ضخمة يؤدي إلى رفع نسبة التبخر في تلك المناطق مما يؤدي لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة وبالتالي تغير طبيعة المناخ.

وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر بما استطاعته 286 ميغاوات وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكاف لمواقع الإنتاج الكهرومائي والى عدم استغلال

[1]– الخياط محمد مصطفى، الطاقة المتجددة في الوطن العربي، مجلة الكهرباء العربية، العدد: 97، مصر، جوان 2009، ص 04

[2]- Ministère de l'énergie et des mines, op.cit, p 41.

المواقع الموجودة استغلالا كفؤا، وساهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاوات من الطاقة الكهرومائية سنة 2009، والجدير بالذكر أيضا في هذا المجال مشروع تحلية مياه البحر الضخم بمرسى الحجاج (ولاية وهران) والذي من المتوقع أن يبدأ في إنتاج ما سعته 500 ألف متر مكعب يوميا من المياه الصالحة للشرب سنة 2012.[1]

رابعا: طاقة الكتلة الحيوية (L'énergie de biomasse):

تعد الكتلة الحيوية أحد مصادر الطاقة التي شاع استخدامها في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط، وتتكون الكتلة الحيوية من مواد محلية (مثل مخلفات المحاصيل، الخشب، روث الحيوانات..إلخ).

وعلى الرغم من أن كثيرا من دول العالم قد انتقلت من استخدام هذا المصدر إلى مصادر الطاقة الأحفورية وبخاصة مع إنتاج النفط، إلا أن الكتلة الحيوية لا تزال المصدر الوحيد للطاقة لأكثر من 02 مليار نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا وفي أواسط أفريقيا وتصل الكميات المستخدمة منها إلى أكثر من 1110 مليون طن مكافئ للبترول سنويا، وبالتالي فإنها تشكل حوالي 10% من المصادر الأولية للطاقة العالمية والتي تقدر بحوالي 11500 مليون طن مكافئ للبترول. ونظرا لصعوبة تقدير كميات الكتلة الحيوية عالميا فإن هذه الأرقام هي أرقام تقديرية، وتتجلى في استخدام الخشب للطهي والتدفئة في المناطق المعزولة أيام الشتاء، واستغلال مخلفات الحيوانات كأسمدة طبيعية لخصوبة الأراضي الفلاحية[2].

وتنقسم الجزائر إلى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90% من المساحة الإجمالية للبلاد. ومنطقة المشجرة التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي حوالي 10% من مساحة البلاد، وتغطي الغابات حوالي 1800000 هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار[3].

---

[1]– بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مصادر الطاقات المتجددة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية – واقع وآفاق التنمية مستدامة أفضل – الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجدد في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955ء سكيكدة، الجزائر، 02 – 03 نوفمبر 2013، ص: 07

[2]– الخياط محمد مصطفي، مرجع سابق، ص 04

[3]- Ministère de l'énergie et des mines, op.cit, p: 47.

خامسا: طاقة باطن الأرض (Energie Geothermique):

تتركز جل قدرات طاقة حرارة باطن الأرض في أفريقيا كلها في الجهة الغربية فقط، حيث يشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويوجد أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق و شمال غرب البلاد، وتزيد هذه المنابع عن درجة حرارة 40° مئوية وقد تصل إلى ما درجته 96° مئوية، ومن الممكن استغلال منابع المياه المعدنية الحارة في توليد ما استطاعته أكثر من 700 ميغاوات 2، تم إنشاء ما نسبته 06.3 % منها مع نهاية سنة 2009.

ويتم استغلال هذا المصدر عادة في شكل حمامات معدنية حارة والتي تساهم في إنشاء فرص العمل وتوفير المياه الحارة مباشرة للمنازل وحتى الفنادق دون تكلفة تسخينها، كما من شأن فتح أفاق لتنمية قطاع السياحة ويمكن أن تستخدم الطاقة الحرارية الجوفية مباشرة لتوفير الحرارة للأبنية والعمليات الصناعية خاصة في المناطق القريبة من السطح.

الفرع الثاني: أفاق استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع . في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يتوقع تحقيق في سنة 2013 نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 60%، على أن تصل إلى نسبة 80% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية[1]. وبخصوص الحرارية يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر ب50% في الفترة الممتدة ما بين الطاقة الشمسية 2014 و 2020، وسيتم تجسيد هذه الأهداف من خلال:

- بناء مصانع لصناعة المرايا؛
- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة؛
- بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة؛

[1]– سليمان كعوان، صورية ديب، إمكانيات وتحفيزات الجزائر في الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية ، الملتقى الوطني الثاني عشر حول : فعالية الاستثمار في الطاقات المتجدد في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955ء سكيكدة، الجزائر، 11–12 نوفمبر 2014، ص 06–07

– تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج. وخلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2030، فإن نسبة الإدماج ستفوق 80% مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

وخلال عام 2013 في مجال طاقة الرياح، تم إطلاق دراسات الإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصول إلى نسبة إدماج تقدر بـ50% في الفترة الممتدة بين (2014–2020).

وعليه تم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي[1]:

–بناء مصنع لصناعة الأعمدة و دورات الرياح؛

– إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة؛

– الرفع من كفاءة نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج 80% في تقدر على الأقل بـ50% من طرف المؤسسات الجزائرية، قد تفوق نسبة الإدماج الفترة الممتدة بين (2021–2030) بفضل توسيع قدرات الإنتاج. بالإضافة إلى كل ما سبق، مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة تمتلكها الجزائر، يمكن استغلالها منها:

– الطاقة الحرارية الأرضية؛ – الكتلة الحيوية؛ – الكهرومائية.

والجدول الموالي، يمثل برنامج تنمية الطاقة المتجددة (2015–2030)

الجدول رقم (08) برنامج تنمية الطاقة المتجددة (2015 – 2030)

الوحدة: ميغا واط

	المرحلة الأولى (2015 – 2020)	المرحلة الثانية (2021 – 2030)	المجموع
الطاقة الشمسية الضوئية	3000	10575	13575
قوة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية المركزة	-	2000	2000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية الأرضية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: تم إنجاز الجدول بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

[1]– بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: – . http://m andi.dz/index.php/ar/les-energies renouvelables. تاريخ الاطلاع: 29/05/2022

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن برنامج تنمية الطاقة المتجددة ركز على الطاقة الشمسية الضوئية وطاقة الرياح. فمن المخطط له أن تصل الطاقة الشمسية الضوئية في المرحلة الأولى (2015–2020) 3000 ميغاواط، وفي المرحلة الثانية (2021–2030) 10575 ميغاواط. أما طاقة الرياح فمن المتوقع أن تصل إلى 1010 ميغاواط في المرحلة الأولى، والى 4000 ميغاواط في المرحلة الثانية.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وميدانيا نلاحظ أن هذه المؤسسات تنشط في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، إلا أنه يغلب عليها قطاع الخدمات البناء والأشغال العمومية، فبسبب ضعف هذه المؤسسات فإنها تبحث عن القطاعات التي يكون فيها تحكم ومراقبة لمختلف تشريعات العمل وكذا المنافسة لا تكون فيها شديدة وهذا ما يفسر التوجه الكبير لهذين القطاعين[1].

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري:

لا يوجد أي نص تطبيقي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية القانونية مما سبب صعوبة في تحديد القطاع الصناعي الذي يتكون منه هذا النوع من المؤسسات وما زاد الأمر تعقيدا هو عدم وجود أي جهاز إحصائي فإننا نجد قليلا من المعوقات حول هذا القطاع وبالرغم من استخدام هذا المصطلح بشكل شاسع لا وجود لوزارة بذاتها لهذا النوع من المؤسسات فإن تحديدها مازال غامض، ويبقى المصطلح يطلق بصفة عفوية مشير إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم أو رقم الأعمال بصفة عامة بعيدا عن شكلها القانوني، ويعتقد في الجزائر بأن استقلالية المؤسسة ينجم عن حجمها أو بعبارة أخرى فإنه من التعريف تظهر ضمنيا الاستقلالية ملازمة للحجم وترى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هذا النوع من المؤسسات هو يتقارب أو يوافق هذه الأنواع[2]:

- العمال الخواص المعلنين لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

---

[1]– رحال علي ، بعيط آمال، "واقع المقاولاتية في الجزائر – دراسة تحليلية– "، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، العدد11، ديسمبر 2016، ص 171.

[2]– عمران عبد الحكيم "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجية، جامعة المسيلة، 2007

- المؤسسات الخاصة المحصاة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات.
- المؤسسات العمومية الجهوية.

وبالرغم من تقارب هذا التقسيم إلا أنه غير واضح فمثلا مؤسسات القطاع الجهوية ليست بالضرورة صغيرة أو متوسطة وطابعها الجهوي هو مجرد موقع لا غير، والمؤسسات الصغيرة هي تلك التي تشغل أقل من 5 عامل والمتوسطة تلك التي تشغل أقل من 250 عاملا، فهل هذا هو حال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

قامت الوزارة سنة 1999م عن طريق لجنة وزارية مشتركة اقتراح تعريف جديد ويعتمد على عدد العمال وحجم رقم الأعمال وكان كالتالي:

المؤسسات الصغيرة جدا.

- تشغل على الأكثر 05 عمال.
- تحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 3600000 دج

المؤسسات الصغيرة:

- تشغل على الأكثر 50 عاملاً
- تحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 36000000دج

المؤسسات المتوسطة:

- تشغل غلى الأكثر 250 عاملاً
- تحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 180000000 دج

لم يأخذ هذا التعريف مبدأ الاستقلالية ومع ذلك لم يبقى هذا التعريف المعمول به في الجزائر إذ وفي 13 أكتوبر 2001 صرح وزير الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام أعضاء مجلس الشعبي الوطني بأنه لا يوجد تعريف صريح ودقيق لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر ويمكن الرجوع إلى التعريف الذي يقول بأن هذه المؤسسات هي التي تشغل من 01 إلى 250 عاملاً وتحقق رقم أعمال سنوي في حدود 2 مليار دينار وهكذا نعود مرة أخرى إلى عدم وضوح الرؤية وعدم وضوح معنى ونوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما بقي وكذلك في مختلف بلدان العالم.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل وخلق فرص العمل[1]:

تعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، وتعتبر أكثر قدرة. ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر، إن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشغل حسب بعض الإحصائيات الرسمية الأعداد المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 09: تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين (2007 إلى نهاية السداسي الأول من 2013).

السنوات	عدد السكان المشغلين	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
		المؤسسات الخاصة (صناعة تقليدية)	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة الم ص وم في التشغيل%
2007	9968906	1298253	57146	1355399	%13.60
2008	10315000	1487423	52786	1540209	%14.93
2009	10544000	1494949	51635	1546584	%14.67
2010	10812000	577030	48656	1625686	%15.04
2011	10661000	1676111	48086	1724197	%16.17
2012	11423000	1800742	47375	1848117	%16.18
2013	11964000	1869363	46132	1915495	-

المصدر: عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014/2015، ص: 116.

[1]- كربالي بغداد، ديلمي مصطفى، دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: "سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 02-03 ديسمبر 2014، ص 17

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2007 إلى السداسي الأول من 2013 أن عدد منصب الشغل تطور بحوالي 5 آلاف منصب بين 2007 و2012 وهذا التطور استمر حتى سنة 2013 حيث بعد ما كان عدد السكان المشتغلين 11423000 في 2012 أصبح 11964000 في السداسي الأول من سنة 2013. وهذا التطور تعداد مناصب الشغل كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة والذي يعرف تزايدا من سنة إلى أخرى حيث ارتفع بين سنة 2007 و 2012 بأكثر من نصف مليون منصب شغل، وعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فيلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة عرفت تراجعا نسبيا في مستويات التشغيل بلغ أكثر من 11 ألف، وهذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة.

2- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

الجدول رقم 10: يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الصادرات (مليون دولار)	1050	1634	1485	1391	1367

المصدر: ياسر عباد الرحمان، براشن عماد الدين، "قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -الواقع والتحديات"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة عبد الحق بن حمودة بجيجل، العدد 3، 2018، ص220

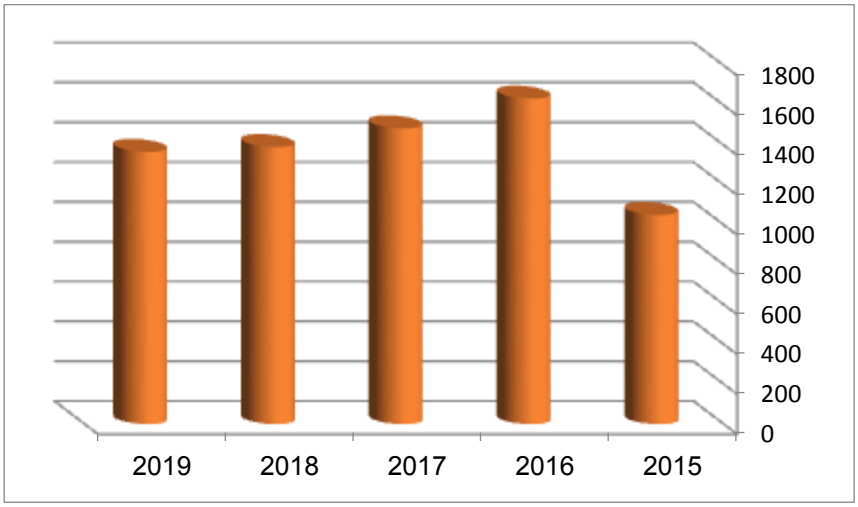

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، حيث عرفت الفترة من 2015 إلى 2016 ارتفاعا ملحوظا إلا أنه ابتداء من 2017 عاد مؤشر الصادرات في الانخفاض تدريجيا حتى سنة 2019.

ومما سبق يمكننا أن نستنتج أن الصادرات أحد أهم مداخل التنمية الاقتصادية باعتبار أن الصادرات هي بمثابة محرك للنمو، وقد لقت هذه القضية اهتماما متزايدا من طرف الاقتصاديين خصوصا في ضوء ما يسفر عنه الواقع العملي من الاتساع المتنامي للفجوة التي تفصل الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية، كما أن الاعتماد على تصدير المواد الأولية لا يعتبر مصدرا منتظما يعتمد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بسبب عدم الاستقرار الذي يميز أسواق هذه المواد على المستوى العالمي، و في هذا الاطار يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في ترقية الصادرات وذلك نظرا لتوفر العديد من العوامل المساعدة على ذلك نذكر منها:

– يمكن أن تكون أسواق بعض البلدان العربية والأفريقية.

– امتلاك الجزائر لميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا متميزا في هذه القطاعات، ولذلك يجب على السلطات تقديم امتيازات إضافية لدفع هذه المؤسسات مزاولة نشاطها في هذه القطاعات، وكذا وسائل كفيلة بتشجيع التصدير مثل القروض، التأمينات، شهادات النوعية ...الخ.

– تبقى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة إلى حد كبير على سعيها نحو إقامة تحالفات فيما بينها.

كما أنه من أجل تطوير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب:

*وضع نظام خاص لمراقبة نوعية المنتجات بغرض ملاءمتها للأسواق الأجنبية

* إيجاد آليات لرصد الفرص التسويقية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تمكين تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تمكينها من الوصول إلى درجة المطابقة مع المعايير الدولية

* تكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تمكينهم من التحكم في مختلف الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير (الإجراءات الجمركية، عقود تأمين البضائع الموجهة للتصدير، إرسال البضائع).

* يجب تدخل البنوك وتقديم المساعدة التقنية بالإضافة إلى توفير القروض اللازمة لإتمام عملية التصدير.

* تمكين المتعاملين الاقتصاديين من الحصول على المعلومات عن الأسواق الأجنبية

* تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المعارض الدولية.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي:

إن مسألة تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة أمر في غاية الأهمية، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل، وتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الكثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة[1].

توسيع تدخل الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق توفير الدعم اللازم وتوفير التمويل و خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت تمثل خيارا استراتيجيا بالنسبة للجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 11 : القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2013-2017

	2013	2014	2015	2016	2017
الصناعات خارج المحروقات	771.8	837.7	904.6	975.7	1037.0
بناء وأشغال عمومية+ خدمات المحروقات	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2318.9
الفلاحة	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2318.9
خدمات	3849.8	4186.4	4546.6	4837.8	5153.9

المصدر : تقرير بنك الجزائر2017

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تطور مستمر ،كما نلاحظ ان القطاع المهيمن هو قطاع الخدمات أما القطاع الصناعي فإنه لايزال

[1]- ياسر عباد الرحمان، براشن عماد الدين، "المرجع السابق، ص 222

يمثل نسبة قليلة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية و هذا بسبب الصعوبات و المعوقات و المشاكل التي تواجه القطاع.

4- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي:

من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي، أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز منصب على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب هذا الدور لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الوطن، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها[1].

يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تكون رافدا من روافد تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق وأداة لمحاربة نزوح السكان ، و في هذا الاطار فقد قامت السلطات العمومية في الجزائر بإنشاء العديد من الهياكل و التي من أهمها مراكز التسهيل (عددها26) والمنتشرة بشكل متوازن بين مختلف المناطق

الجدول رقم 12: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال والهضاب العليا والجنوب الجزائري

عدد المؤسسات 2018		عدد السكان (2018)	كثافة المؤسسات
الشمال	438260	21075874	21
الهضاب العليا	136899	9765202	14
الجنوب	53060	3238954	16

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من خلال الجدول ان منطقة الشمال هي التي تستحوذ على العدد الأكبر من المؤسسات وبنسبة كثافة أعلى ثم تأتي بعدها منطقة الهضاب العليا وفي المرتبة الثالثة منطقة الجنوب، كما نلاحظ أن هناك اختلال نسبي بين الشمال والجنوب مما أثر على التوازن الجهوي، وازدياد احتمالات النزوح نحو الشمال.

[1]- ياسر عباد الرحمان ، براشن عماد الدين، المرجع السابق، ص 222

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف المشرع الجزائري الاستثمار الأجنبي كان بصدور القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات الصادر في 20 أوت 2001 حيث تناولت المادة الأولى والثانية منه تعريف الاستثمار وأزالت اللبس والغموض بشأنه، حيث نصت المادة الأولى منه على: "يشمل كل الاستثمارات الوطنية والأجنبة المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات والرخصة"[1].

أما المادة الثانية فنصت على أنه: "1-اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

2-المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية.

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية"[2].

كما نص المشرع الجزائري في المادة 2 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على تعريف الاستثمار يقصد بالاستثمار الأجنبي بالمفهوم الضيق على أنه جميع المشروعات المشتركة التي سيشارك فيها رأس المال الوطني للاستثمار الأجنبي في مشروع ما، وكذا العقود الخدماتية والإدارية والامتيازات أو التراخيص، حيث عرفه المشرع الجزائري في في قانون الاستثمار على أنه: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي: اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج و/أو الإنتاج و/أو إعادة التأهيل المساهمات في رأس مال الشركة[3].

---

[1]- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422هـ الموافق لـ20 أوت 2001يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 45، لسنة 2001.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- المادة 02 قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016، يلغي جزئيا الأمر رقم 01-03 المتعلق بترقية الاستثمار، جرج ج، العدد 46، صادر في 3 أوت 2016

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد:

1-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

الجدول التالي يبين تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018.

جدول رقم 13: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2008-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الاستثمار الأجنبي	2631,71	2753,76	2301,23	2580,35	1499,45	1696,86
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	
قيمة الاستثمار الأجنبي	1506,73	-584,46	1637,04	1232,319	1506,317	

المصدر: تقدير صندوق النقد الدولي لسنة 2018.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر 01/03 ضمن النظام الاستثنائي، لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2753,76 مليون دولار سنة 2009، هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2008-2011 لتصنف من بين خمسة دول إفريقية جالبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض التسجل 45، 1499 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 51/49 الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار، واستمر تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة إلى أخري حيث سجل تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017 حيث بلغت 1232,319 مليار دولار مقابل 1637,04 مليار

دولار سنة 2016، ويتضح أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالا على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للاستثمارات الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعا البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر، وذلك بمعدلات مختلفة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التخفي فمن حدة هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية.

جدول رقم 14: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2018)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	%98,58	11.780.833	%82,38	1.098.011	%89,15
الاستثمار الأجنبي	901	%1,42	2.519.831	%17,62	133.583	%10,85
المجموع	**63.235**	**%100**	**14.300.664**	**%100**	**1.231.594**	**%100**

نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير مناصب الشغل التي تعتبر نسبة جد محتشمة 10,85% مقارنة بالاستثمار المحلي الذي استحوذ على النسبة الغالبة في ذلك حيث قدرت ب89,15% من إجمالي عدد المناصب، فالاستثمار الأجنبي لم يوفر سوى 133583 منصب عمل وزعت حسب قطاعات النشاط.

3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياس النشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذ يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياس النمو الاقتصادي في تلك الدولة، ولهذا كان من الأهمية دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كما يوضح الجدول الموالي.

جدول رقم 15: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2018)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة %	0.938	1.023	0.959	0.827	0.803	1.097	1.167	1.110	1.576

المصدر: من إعداد الطلبة تجميعا من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية من خلال نسبة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في تذبذب ملحوظ بين الارتفاع والانخفاض إلى أن تعرف ثبات بنسبة 1 %أو أكثر من السنة 2015 إلى سنة 2018، وبذلك تزايد مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي راجع ذلك إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

حيث اندفعت الجزائر نتيجة لعوامل أساسية داخلية منها وخارجية إلى بذل العديد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر كونها أصبحت تدرك بأنه الأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى دوره الفعال والأساسي في خلق القيمة وتنويع القاعدة الاقتصادية للتقليص من حدة التقلبات، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية باستثناء قطاع المحروقات يبقى محدودة للغاية وذلك بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها القطاعات الأخرى مما يطرح إشكالية عدم التوزيع العادل للاستثمارات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر وتمركزها في قطاع الطاقة، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر جد ضئيلة فهي لا تتعدى 1% من مجموع المشاريع الإجمالية المنجزة خلال الفترة 2002-2018، ورغم ذلك فهي تساهم ب 17% من رأس المال الإجمالي، وتوفر 10 % من مناصب الشغل، وهذا يدل على كفاءة الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار المحلي. ومن بين آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نجد ما يلي:

- مكافحة الفساد بكل أنواعه وذلك لأنه يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار.

– سيادة القانون والتي تعتبر كعامل مهم لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر بذاته على توطين الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، فيجب على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا الاستقرار واقعيا، نظرا لأهميته في نشر الطمأنينة لدى الشركات الأجنبية.

– الاستقرار السياسي والذي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم.

– سهولة أداء الأعمال والقضاء على العراقيل البيروقراطية.

– عصرنة النظام المصرفي الجزائري والرقابة عليه[1].

وتجدر الإشارة إلى أن توفير الآليات المذكورة سابقا لا يمكن أن يتحقق من دون تحسيد الحكم الراشد نظرا لما يرتكز عليه من مبادئ تعكس الديمقراطية، العدالة والمساواة، وسيادة القانون والحد من الفساد، وكلها مبادئ تعمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.

1–مفهوم القطاع الفلاحي:

يعرف القطاع الفلاحي على أنه:" جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني"، وبشكل عام الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة والطبيعة من قبل الإنسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية، حيث أصبح بكتمي أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي[2]. وذلك كما يلي:

– يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها الأفراد كالمنتجات النباتية، الحيوانية سواء من خلال التوسع الرامي في استخدام وسائل حديثة للإنتاج والتوسع الأفقي من خلال الزيادة في الرفعة الفلاحي، له علاقة ترابطية مع متغيرات التنمية الاقتصادية[3].

---

[1]– بوطلاعة محمد، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط –إمكانية الاستفادة من تجارب دولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد2، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص307–308.

[2]– الربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2017، ص3

[3]– عادل مستوي، نمذجة العلاقة بين الناتج الفلاحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي خلال الفترة 2000–2018، مجلة اقتصاديات العالمية، 2020، صفحة 4.

– يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الموفرة لفرص الشغل ومساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي

– يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم اقتصاديا في توفير مدخلات القطاع الصناعي والتجاري أما اجتماعيا توفير الاحتياجات الغذائية للمجتمع والتي تعتبر من عوامل استقرار المجتمع؛

– تساهم الفلاحة والتنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح يؤرق الحكومات لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية[1].

2– مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري:

تحاول الجزائر منذ سنوات تنويع ورفع صادراتها خارج المحروقات، مما أوجب عليها ضرورة التدخل للنهوض بالقطاعات الأخرى والاستثمار في هذه القطاعات، وباعتبار أن الجزائر تمتلك ثروة فلاحية لا يستهان بها وجهت نظرها إلى هذا القطاع وسوف نتطرق إلى إبراز مساهمة هذا القطاع في اقتصاد الجزائر.

تختلف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من بلد إلى أخر، حيث تتميز الاقتصاديات الإفريقية بفعالية كبيرة في نمو القطاع الزراعي ودرجة مساهمته في النمو الاقتصادي، أين تم التوصل إلى أن نمو القطاع الزراعي له أثار ايجابية في الحد من الفقر في وضع حد للزيادات في أسعار الأغذية وعلى تحسين القدرة الشرائية الذين ينفقون اكبر جزء من أموالهم في توفير الغذاء، وتعتبر الجزائر من البلدان النامية التي تتمتع ببعض المقومات الطبيعية الهامة في الجانب الفلاحي، حيث تعتمد بكثرة على القطاع الفلاحي في بناء اقتصادها وهذا ما يمكن توضيحه من خلال تحليل درجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

[1]– شبابكي وبزوزيان، 2018، صفحة 119

الجدول رقم 16: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الفلاحي	نسبة العمال في القطاع الفلاحي	نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	-4,60	22,34	3,8
2001	12,80	21,7	3
2002	-1,19	21,72	5,6
2003	19,50	21,73	7,2
2004	5,39	20,10	4,3
2005	2,29	18,54	5,9
2006	8,10	17,05	1,7
2007	2,49	15,61	3,4
2008	-3,80	14,32	2,4
2009	21,10	13,03	1,6
2010	4,90	11,87	3,6
2011	11,59	10,77	2,89
2012	7,20	10,68	3,4
2013	8,20	10,59	2,8
2014	2,50	10,48	3,8
2015	5,99	10,38	3,7
2016	1,80	10,27	3,2
2017	0,60	10,15	1,3
2018	3,50	9,88	1,2
2019	2,69	9,60	0,8
2020	1,60	9,5	-5,48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: WWW. Data. Albankaldawli. Org/country/Algeria

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة 2000 ، لكن على العموم يوجد تحسن طفيف بداية من سنة 2003 إلى غاية 2020، إذ بلغت أعلاها عام 2020 حيث قدرت بحوالي 14.23% يرجع هذا الارتفاع إلى الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي من قبل الدولة وهي سنوات تتوافق مع بداية تنفيذ المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي خلال هذه الفترة من قبل الدولة، وارتفاع في حجم الاستثمارات في هذا القطاع، حيث عرف القطاع الفلاحي الجزائري عدة إصلاحات تعلقت بالوسائل المادية والبشرية والمالية، جاءت بمثابة

مخططات وطنية للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004)، هددفت إلى تنظيم قطاع الفلاحي اقتصاديا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ثم أتت سياسة التجديد الفلاحي (2008-2014) لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني وصولا إلى برامج أخرى لتشجيع وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية ورسم خطط مستقبلية، أي أن هذه الزيادة المستمرة تدل على أن السياسات الزراعية المنتهجة في خلال هذه الفترة بدأت تحقق تقدم لا بأس به وخاصة مخطط عمل الفلاحة للفترة (2015-2019) هذه النتائج التي حققها القطاع الزراعي غير كافية بالنظر إلى الطاقات المسخرة، فبالرغم من وجود عدة هيئات رسمية للإقراض إلا أنه لا يزال التمويل الموجه لهذا القطاع دون المستوى المطلوب ويفتقر للمراقبة، وما زال يشكل عائقا في التنمية الريفية والفلاحية[1].

المطلب الخامس: الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في الاقتصاد الجزائري.

1-تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص:

بالنسبة لتعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص، يكاد يجمع الباحثين على مفهوم واحد ولا يوجد اختلافا كبيرة، وأيضا بالنسبة للمؤسسات والمنظمات الدولية التي حاولت في العديد من الدراسات صياغة مضمون يحدد مختلف معالم وأبعاد هذا النوع من الشراكة. وفيما يلي نورد أهم التعاريف للشراكة بين القطاع العام والخاص:

- يعرفها المجلس الوطني للشراكات بين القطاع العام والخاص (NCPPP) الأمريكي على أنهما "إتفاق تعاقدي بين وكالة عامة (اتحادية، حكومية، أو محلية) و كيان من القطاع الخاص، حيث من خلال هذا الاتفاق يتم تقاسم المهارات والأصول لكل قطاع (عام و خاص) في تقديم خدمة أو مرفق لاستخدام الجمهور العام بالإضافة إلى تقاسم الموارد و مشاركة كل طرف في المخاطر والعائدات المحتملة في تقديم الخدمة أو المرفق"[2].

---

[1]- بوشلاغم عميروش، أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري : دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة 2000-2020، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، جامعة قسنطينة، جوان 2022، ص 34-35.

[2]- زيان بروجة علي: أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2002-2017، مجلة الريادةو لاقتصادية الأعمال، المجلد 6، العدد 2، جانفي 2020، ص 295.

– يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الشراكة بين القطاع العام والخاص على أنها " تلك الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول و خدمات البنية التحتية والتي كانت تقدمها الحكومة تقليديا. وتشارك هذه الشراكات في مجموعة واسعة من مشاريع الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية"[1].

– تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها "ترتيبات يوفر بموجبها القطاع الخاص خدمات أو مشاريع تعن بالبنية التحتية لطالما قدمها القطاع العام، مثل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والجسور و الأنفاق والسكك الحديدية ومحطات المياه والصرف الصحي"[2]

وبناء على المفاهيم السابقة؛ نصل إلى التعريف الإجرائي للدراسة والذي يعرف الشراكة بين القطاع العام والخاص على أنها " عقد أو إتفاق مبرم بين القطاع العام وهيئة تابعة للقطاع الخاص تلتزم بموجبها بتقديم خدمات أو مشاريع تتعلق بالبنية التحتية للجمهور العام، والتي كانت تقدمها الحكومة بالإضافة إلى المشاركة في تقاسم الموارد والمخاطر والعائدات المحتملة في تقديم هذه الخدمات".

2–مساهمة الشراكة في الاقتصاد الجزائري:

عرفت الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر تطورا ملحوظا مع بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين، حيث أن التحول في النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي إلى النظام الحر الذي رافق هذه الفترة و خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية كانت أولى الخطوات لفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية. وقد عرفت الجزائر نهاية الثمانيات أزمة اقتصادية حادة بسبب ارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض أسعار البترول وعجز الميزانية العمومية على تغطية نفقاتها كله عجل في وضع قوانين تفسح المجال للقطاع الخاص بتملك مؤسسات عمومية وخوصصتها.

ويعتبر القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية رقم 88–01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 بمثابة القانون التأسيسي لبداية الخوصصة في الجزائر، فقد أعطي هذا القانون

[1]– المرجع نفسه، ص 296.

[2]– خليل داود، الشراكة بين القطاع العام والخاص: حان وقت التنفيذ، دار ليبان بوست، لبنان، 2017، ص 08.

الاستقلالية للمؤسسات العمومية باعتبارها حسب المادة 5 منه شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية وإلغاء وصاية الدولية عليها وخضوعها لقواعد القانون التجاري. أما الإعلان الرسمي عن الخوصصة في الجزائر فقد تأجل إلى غاية 26 أوت من سنة 1995 بصدور الأمر رقم 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية والذي كان ضمن شروط برنامج التعديل الهيكلي بالإضافة إلى مطالب أخرى وافقت عليها الجزائر استجابة لشروط صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض مالية في أفريل من سنة 1994 ونصت عليها المادة 24 و25 من قانون المالية التكميلي في نفس السنة.

وبموجب المادة رقم 02 من الأمر رقم 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها الصادر في 20 أوت عام 2001 أن للقطاع الخاص الحق في امتلاك رأس مال في أي مؤسسة اقتصادية عمومية ويخضع إنشائها وتنظيمها وتسييرها حسب المادة الخامسة من نفس الأمر للأشكال التي تخضع لها شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري. وقد فتح الأمر 01-04 المجال أما القطاع الخاص للمشاركة حسب المادة 15 منه في المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى إمكانية التنازل عنها وقابلية التصرف فيها طبقا لقواعد القانون العام وحكام هذا الأمر حسب ما جاء في المادة 04 منه.

ومع مرور تقريبا أكثر من 20 سنة على صدور أول قانون تنظيمي في الجزائر يفتح المجال المشاركة القطاع الخاص القطاع العام في توفير الخدمات العمومية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، دخلت العديد من الشركات الخاصة ورجال الأعمال في شراكة مع القطاع العام خاصة أن القانون يتيح إمكانية التنازل عن تلك المؤسسات والتي تعتبر من أهم أشكال و أساليب المحفزة للشراكة بين القطاعين والمنتشرة في العالم.

وباستقرائنا لمختلف المعطيات نجد أنه بلغ عدد الاستثمارات المصرح بها في الجزائر أكثر من 63 ألف مشروعا خلال الفترة الممتدة من سنة (20022017)، وتمثل المشاريع المشتركة بين القطاع العام والخاص 0,1 % من إجمالي الاستثمارات و بقيمة مالية تقدر ب 4518 مليار دينار جزائري. والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات في الجزائر وتوزيعها ومساهمتها في التوظيف.

جدول رقم 17: توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب الشكل القانوني (2002-2017).

نوع الإستثمار	المشاريع		الحجم (مليار دينار)		التوظيف		نسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)
	العدد	%	القيمة	%	المناصب	%	
الخاص	61926	98,8	8570,379	88,2	1050246	94,5	4,46
العمومي	1197	1,1	4518,781	10,7	131914	4,9	2,35
المختلط	112	0,1	1211,505	1,0	49434	0,7	0,63
المجموع	**63235**	**100**	**14300,664**	**100**	**1231594**	**100**	**7,45**

Source : (Agence Nationale de Développement de l'Inves, 2018).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ضعيفة جدا مقارنة بالمشاريع الخاصة التي تمثل قيمتها خلال الفترة (2002-2017) نسبة 88% من إجمالي تكلفة الاستثمار، بينما تمثل قيمة الاستثمار العام في نفس الفترة 10% من إجمالي، وهي نسبة متوقعة بالنظر إلى خوصصة معظم المؤسسات العمومية بعد سنة 1995 وفسح المجال أمام القطاع الخاص

في الإنتاج وإنشاء المشاريع لتلبية مبادئ الاقتصاد الحر و تماشيا مع الأنظمة الرأسمالية السائد في العالم. ولم تختلف مؤشرات التوظيف عن المؤشرات السابقة من حيث نسب المساهمة، فالقطاع الخاص يوفر أكثر من 94% من إجمالي المناصب التي توفرها الاستثمارات في الجزائر، بينما خلقت الاستثمارات المشتركة بين القطاع العام والخاص 49 ألف منصب ونسبة 0,7% من الإجمالي.

أما عن دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في التحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، فالملاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الاستثمار المشترك بين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 0,63%، وهي نسبة أعلى من المستوى المحقق في العالم الذي بلغ 0,34 % في العالم سنة 2017 مما يعطي مدلولا أكثر وضوحا من المؤشرات السابقة حيث أن نسبة الشراكة في الناتج المحلي تقريبا ضعف ما هو موجود في العام ويشير إلى سعي القطاع العام لتعزيز أكثر دور القطاع الخاص في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتفعيل التنمية الاقتصادية.

ومما سبق طرحه نستنتج أنه كان للشراكة بين القطاع العام والخاص دور كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية وتبين لنا أن لهذه الشراكة أهمية كبيرة في تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف العبء عن القطاع العام. كما توصلنا من هذه

الدراسة أن الشراكة بين القطاعين تعرف نموا كبيرة خاصة في دول شرق آسيا والباسفيك وبقيادة الصين وأندونيسيا وغيرها من الاقتصاديات النامية التي تعتبر الشراكة من الاتجاهات الحديثة لتطوير اقتصاداتها الوطنية وخاصة في قطاع الطاقة والنقل. فبالنسبة لواقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع في الجزائر؛ توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الشراكة بين القطاعين لا تزال بعيدة عن الأداء العالمي نتيجة غياب الإطار القانوني لتنظيمها وأيضا عدم استقرار بيئة الأعمال التي تشجع مساهمة القطاع الخاص في مشاركة القطاع العام في التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

لاريب أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضة لمخاطر عدة، فاستمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبالتالي يتبين أن نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة مختلف القطاعات وإشراكها في العمل على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، في تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية التي من الممكن أن تكون مصدرا من مصادر الدخل التي تساعد الجزائر في الخروج من الأزمة، ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه نلخص النتائج التالية والتي تضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في شكل دراسة صندوق ضبط الإيرادات، والذي بدوره تأثر من انخفاض أسعار البترول حيث بدأ رصيده في تناقص.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه ارتأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم أكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجية تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي حيث توصلنا إلى:

- يعتبر انخفاض الطلب وزيادة العرض من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط.
- اعتماد كثير من الدول النفطية الريعية على استراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة أثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم وتزيد على ذلك يكون قطاع الطاقة لما هو مصدر التمويل الرئيسي للخزينة والاقتصاد ككل مما يضعها في وضع حرج جدا، اذا لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول، وبالنظر إلى كل ذلك تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة خاصة أن لها إمكانات هائلة منها بالأخص في الطاقة الشمسية حيث وضعة سياسات وبرامج على المدى البعيد، وبالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال فمنها ما تم إنجازه على ارض الواقع ومنها ما حالت دون ذلك العوائق عدة.

• إن اهتمام الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية التي تعمل على الإشراف على العمل في هذه المؤسسات وتجلى هذا الاهتمام أيضا من خلال عدة برامج وذلك في سبيل تطوير المؤسسات ومواجهة المعوقات لدفع عجلة التنمية كما تبنت استراتيجية خاصة في دعم ترقية هذه المؤسسات الذي يتضح من خلال مساهمتها في تشغيل والناتج المحلي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية.

• يعتبر قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعا هاما يمكن للجزائر من خلاله أن توفر منه مداخيل وعوائد حيث تستطيع من خلاله فتح جبهات كثيرة للتشغيل والحد من البطالة.

• يعتبر القطاع السياحي قطاعا خصبا للاستثمار فيه، فالجزائر تملك في المجال السياحي كل المقومات النجاح لمنافسة اكبر الدول السياحية في العالم، فبلادنا وهبها الله عز وجل كل مقومات السياحية الناجحة من مناظر طبيعية متنوعة إلى رقعة جغرافية واسعة مما جعلها تحتوي على كل أنواع السياحة ولم يبقى سوى استغلال أموال الثروة النفطية المتراكمة في إنشاء مرافق سياحية بمواصفات عالمية، الجاذبة للسياح إضافة إلى ضرورة التسيير المحكم والصارم.

• إن القطاع الزراعي يعتبر من بين الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر تنمية المحلية المنشودة، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل المقومات النجاح ولكن لم يلقي العناية الكافية خاصة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تخضع أسعار النفط للكثير من المتغيرات التي تساهم في تذبذب أسعارها وخاصة السياسة منها.

ويمكننا تفسير هذا نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية، كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن أن يكون مرده إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.

من ناحية أخرى تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط من خلال جملة من الإجراءات والسياسات قد تكون ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو تشريعية، التي من خلالها قد تساهم في تعميق الأزمة و من ثم الزيادة من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد أو قد تساهم هذه السياسات في معالجة للأزمة وحصر آثارها في مجال ضيق يمكن التحكم فيه، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية: أثرت الأزمة النفطية 2014 على التوازنات الاقتصادية في الجزائر

نظرا لاعتماد الجزائر بشكل شبه مطلق على النفط كان لانهيار أسعار النفط سنة 2014 الأثر البالغ على مختلف التوازنات الاقتصادية التي بينت هشاشة الاقتصاد الوطني وتدعو إلى حتمية التنويع الاقتصادي.

فقد كان للأزمة النفطية لعام 2014 عندما تهاوت أسعار النفط إلى مستويات دنيا على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ممثلة في: الناتج الداخلي الخام والنتائج القطاعية، ميزان المدفوعات وأخيرا وضعية الميزانية العامة والخزينة العمومية، حيث أظهرت نتائج الدراسة الآثار السلبية للازمة الاقتصادية على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة وتدهور مؤشرات المالية العامة والتي تنذر باختلالات جوهرية في التوازنات المالية للدولة مما يستدعي المباشرة الفعلية في إصلاحات اقتصادية هيكلية لتحقيق التوازنات المالية للدولة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يعتبر القطاع الزراعي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المساهمة في التنويع الاقتصادي في الجزائر

مع بداية أزمة انخفاض أسعار النفط نهاية سنة 2014 في الجزائر كانت هناك مؤشرات تعكس رغبة الجزائر القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة إلا أن حقيقة الأمر تبين أن الرغبة غير كافية وإنما يجب أن تكون مقرونة بالقدرة على تطبيق ما خطط له فإمكانيات الجزائر في القطاع الزراعي مثلا تضعها في المراتب الأولى عالميا إلا أن أداء القطاع الزراعي كان ولا يزال دون الطموحات فمؤشر التنويع الاقتصادي، فمساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي أثبت أن قطاع المحروقات لازال يشكل الحصة الأعلى في هذا التكوين رغم وجود قطاعات إنتاجية عديدة.

بالإضافة كذلك إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيت على حالها في مجالاتها التقليدية (الخدمات والبناء والأشغال العمومية) ولم ترتق كثيرا لتسهم في خلق مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما لم تتقدم الصناعة الجزائرية بالسرعة الكافية في مسار الإصلاح، وحتى أن مرحلة الإقلاع شابها الكثير من الخلل، ولا زالت السلع الجزائرية في غالبيتها غير تنافسية، كما أن قيمتها المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات:

ومن خلال النتائج السابقة الذكر نقترح ما يلي:

• على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في استخدام وتصدير النفط.

• تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وخاصة ان الصحراء الجزائرية ، تعتبر من أكثر المناطق في العالم المعرضة لأشعة الشمس.

• تنظيم الإطار القانوني الذي يشجع ويحفز على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

• ضرورة العمل على تغيير توجه الجزائر الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى، وضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، واستكمال برامج الخوصصة في الجزائر باعتبارها قناة من قنوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

• تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل مهارات المقاولة لدى الشباب، وكذلك إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي وميزاته.

• الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع .

• إعطاء عناية خاصة للزراعة في مناطق الصحراوية.

آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل تداعيات أسعار النفط، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

• دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية.

• استراتيجية استغلال عوائد النفط في تنويع مصادر الطاقة.

• دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1) توري محمد عبيد الكصب، "التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين)"، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 2016

2) خليل داود، الشراكة بين القطاع العام والخاص: حان وقت التنفيذ، دار ليبان بوست، لبنان، 2017.

3) سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1999.

4) صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، جانفي 2015

5) علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008

6) ممدوح سلامة، ندوة حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، سلسلة دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015

ثانيا: الرسائل الجامعية.

7) تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية فيس الجزائر دراسة إحصائية للفترة 1986-2014، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة العربي التسبي، تيسة، الجزائر، 2016.

8) حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986.-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، .2009

9) زكية بوستة، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2016، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018

10) عمران عبد الحكيم "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجية، جامعة المسيلة، 2007

11) كوثر بركات، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول علي ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة (1986-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات وتسير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017

12) هوارية بوخشبة، شهيناز لاداس، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري 1980-2015، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 2017

13) ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري – قسنطيئة، 2006/2007

ثالثا: المجلات العلمية والملتقيات

14) الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422هـ الموافق لـ20 أوت 2001يتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 45، لسنة 2001.

15) إسماعيل زاير، أفضل أنواع النفط في العالم، مجلة الصباح الجديد، العدد 7، بغداد العراق، 2004.

16) بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مصادر الطاقات المتجددة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية – واقع وآفاق التنمية مستدامة أفضل – الملتقى الوطني حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجدد في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955ء سكيكدة، الجزائر، 02 – 03 نوفمبر 2013

17) بن حمودة محبوب، عدنان محيريق، "التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه مع الإشارة إلى الحالة الجزائر"، مداخلة بعنوان: الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2016- 2017

18) بوشلاغم عميروش، أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري : دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة 2000-2020، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، جامعة قسنطينة، جوان 2022

19) بوطلاعة محمد، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد2، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018

20) الخياط محمد مصطفى، الطاقة المتجددة في الوطن العربي، مجلة الكهرباء العربية، العدد: 97، مصر، جوان 2009

21) الربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2017

22) رحال علي ، بعيط آمال، "واقع المقاولاتية في الجزائر – دراسة تحليلية- "، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، العدد11، ديسمبر 2016

23) زيان بروجة علي: أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2002-2017، مجلة الريادةو لاقتصادية الأعمال، المجلد 6، العدد 2، جانفي 2020.

24) سعدية قصاب، مليكة صديقي، مداخلة بعنوان: "الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنويع الاقتصادي"، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، 2016-2017

25) سليمان كعوان، صورية ديب، إمكانيات وتحفيزات الجزائر في الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية ، الملتقى الوطني الثاني عشر حول : فعالية الاستثمار في الطاقات المتجدد في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955ء سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2014

26) عادل مستوي، نمذجة العلاقة بين الناتج الفلاحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي خلال الفترة 2000-2018، مجلة اقتصاديات العالمية، 2020

27) عبد الحق طير، عبد الصمد سعودي، ": دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، مداخلة بعنوان (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي)، 2016- 2017

28) عبد الرزاق بن علي وتحوى الراشدي،: "التنويع الاقتصادي: المفهوم، الأهمية والمحددات"، مداخلة بعنوان: الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2016- 2017

29) عماد غزازي، الأزمة النفطية 2014-2017 الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة المدية، الجزائر، 2019

30) غزلان شواد وآخرون، مداخلة بعنوان: "سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي التنمية الاقتصاد الوطني"، العور 5: عرض تجارب دولية في التو والتنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها مغاربيا، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 02/03 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2016-2017.

31) كربالي بغداد، ديلمي مصطفى، دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: "سياسات التشغيل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 02-03 ديسمبر 2014

32) مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، "ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق"، محلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط – العراق، العدد 24، 2016، ص3

33) مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة بعنوان أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة ولاقتصاد، قسنطينة، 14 ماي 2015

34) ممدوح عوض الخطيب، "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16و 17 فيفري 2014

35) موسى باهي، كمال روابنية، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية – حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المحلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016

36) ناجي التوني، "مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، يونيو 2002، بيروت

37) نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، "متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر"، المؤتمر العلمي الثاني، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص، العراق

رابعا: القوانين

38) قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016، يلغي جزئيا الأمر رقم 01-03 المتعلق بترقية الاستثمار، جرج ج، العدد 46، صادر في 3 أوت 2016

39) المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000.

خامسا: مواقع الأنترنت.

40) Ministère de l'énergie et des mines, Guide des Energies Renouvelables, Edition 2007, Algérie,.

41) موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://m andi.dz/index.php/ar/les-energies renouvelables

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مع: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عيسى عماد المولود(ة) بتاريخ: 20/12/1996 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 005048 الصادرة بتاريخ: 31/3/2019 عن: دائرة بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دراسة حالة انتفاض اسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08/06/2022

التوقيع و البصمة

.....

شوهد و صودق عن إمضاء السيد

عيسى عماد

08 جوان 2022

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

و بتفويض منه

الموظف: عطاري ياسين

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

اللقب: عيسى الاسم: عماد

اسم الأب: سعد اسم ولقب الأم: معوش سعدة

تاريخ الازدياد: 1996/02/20 مكان الازدياد: حمام الضلعة

رقم الهاتف: 0671.60.34.17

البريد الالكتروني:

العنوان الشخصي: حي اهل الواد بلدية ونوغة

الباكالوريا:

المعدل: 10.14 الشعبة/التخصص: تسيير واقتصاد سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2016

الليسانس:

تخصص الليسانس: اقتصاد نقدي وبنكي الدفعة/سنة التخرج:

الماستر:

تخصص الماستر: تخصص اقتصاد نقدي وبنكي الدفعة/ سنة التخرج: 2021/2022

المعدل الترتيبي للماستر (المعدل العام): 10.00

الوضعية المهنية:

موظف: ☐ عاطل عن العمل: ☒

في حالة موظف:

وظيف عمومي: ☐ قطاع خاص: ☐

المصلحة المستخدمة: اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل:

الصيغة:

موظف دائم: ☐ موظف في إطار عقود: ☐ نوع العقد:

إمضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): شيخي ضياء الدين المولود(ة) بتاريخ: 1997/05/06 بـ: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 207453096 الصادرة بتاريخ: 2022/08/08 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": تداعيات انخفاض أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

2022 Dec 08

التوقيع و البصمة

.....

شهادة صحيحة من الجسل
شيخي ضياء الدين
2022 Dec 08

الموظف: عطار ياسين

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

اللقب: شيرخي — الاسم: ضياء الدين

اسم الأب: لخضر — اسم ولقب الأم: حبيبة زواوي

تاريخ الازدياد: 1997/05/06 — مكان الازدياد: المسيلة

رقم الهاتف: 0675.68.209

البريد الالكتروني: aymenechikhi8@gmail.com

العنوان الشخصي: حي الوداد بلدية تونغة

الباكالوريا:

المعدل: 12,22 — الشعبة/التخصص: تسيير واقتصاد — سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2016

الليسانس:

تخصص الليسانس: اقتصاد نقدي وبنكي — الدفعة/سنة التخرج:

الماستر:

تخصص الماستر: اقتصاد نقدي وبنكي — الدفعة/ سنة التخرج: 2021/2022

المعدل التراكمي للماستر (المعدل العام) :

الوضعية المهنية:

موظف: ☐ — عاطل عن العمل: ☒

في حالة موظف:

وظيف عمومي: ☐ — قطاع خاص: ☐

المصلحة المستخدمة: — اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل:

الصيغة:

موظف دائم: ☐ — موظف في إطار عقود: ☐ — نوع العقد:

إمضاء الطالب

ملخص الدراسة:

لقد جاءت الدراسة الحالية تحت عنوان :**تداعيات انخفاض أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر**، وتهدف هاته الدراسة إلى معرفة أثر تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصادي الجزائري وكذا محاولة التعرف على استراتيجية الجزائر في مواجهة هذه الأزمة وضرورة التوجه إلى التنويع الاقتصادي من أجل سد الخلل الذي ظهر بسبب انخفاض أسعار النفط.

إذ يعتبر النفط "أم الطاقات" فهو مورد استراتيجي يتمتع بأبعاد سياسية، تتجاوز الحدود الوطنية؛ لذلك كان انهيار أسعاره في 2014 أكبر حدث اقتصادي عرفه العالم، وتعددت الرؤى التي اهتمت بتفسير دوافع وتداعيات هذا التراجع على الدول المنتجة والمستهلكة بدرجة أقل، و نتيجة لعالمية المتغيرات التي تحيط بسوق النفط بات من غير الممكن توقع اتجاه أسعار النفط، الأمر الذي يجعل الدولة الريعية على المحك نتيجة اعتماد مداخيلها على مورد واحد يتسم بجملة من الخصائص التي تشير إلى عدم استقرار أسعاره، فالمتتبع للأوضاع الاقتصادية يدرك أن الجزائر بصدد خوض تجربة جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تبني سياسة اقتصادية جديدة، محاولة التأقلم مع تراجع المداخيل نتيجة تراجع أسعار النفط من خلال الشروع في تطبيق سياسة اقتصادية مغاير لتلك التي عرفتها من قبل نتيجة تراجع أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية : تداعيات، انخفاض أسعار النفط، التنويع الاقتصادي.

Study summary:

The current study is entitled: The implications of the decline in oil prices and the imperative of economic diversification in Algeria. The study aims to learn about the impact of the 2014 oil crisis on Algeria's economy, as well as to try to learn about Algeria's strategy in dealing with this crisis and the need to move towards economic diversification in order to bridge the imbalance that has arisen due to the decline in oil prices.

Oil is considered a "mother of energies", a strategic resource with political dimensions, beyond national boundaries; So the collapse of its prices in 2014 was the largest economic event the world has ever known. and multiple insights into the explanation of the motives and repercussions of this decline on less productive and consuming States, As a result of the universality of the variables surrounding the oil market, it is not possible to predict the direction of oil prices which puts the rentier State at stake as a result of its income dependence on a single resource with a number of characteristics indicating its price instability, The economic tracker is aware that Algeria is embarking on a new experience, the features of which have been illustrated by the Government's initiation of a new economic policy. economic policy ", attempting to cope with a decline in incomes as a result of a decline in oil prices by initiating an economic policy other than what I knew earlier as a result of a decline in oil prices.

Keywords: repercussions, low oil prices, economic diversification.

تم بحمد الله